DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.com

العلاقات السياسية والعسكرية والامنية بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت 1971- 1974 في ضوء الوثائق الامريكية

علاء رزاك فاضل*

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/12/30

تاريخ التعديل : 2022/1/11

قبـول النشـر: 2022/2/8

متوفر على النت: 2022/7/19

الكلمات المفتاحية :

امن الخليج العربي، الولايات المتحدة والكويت، حرب تشرين الاول 1973، حظر النفط عام 1973.

الملخص

مثلت العلاقات السياسية والعسكرية والامنية بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت في المدة 1971 – 1974، حدثاً بارزاً في مجال العلاقات الدولية. اذ انها لم تقتصر على طبيعة التعاون بين الجانبين فحسب، بل اثرت وتأثرت في الاحداث الدولية والاقليمية المهمة، وبخاصة في الامور المتعلقة بإنتاج النفط واسعاره، والتطورات المثيرة التي شهدتها منطقة الخليج العربي عقب الانسحاب البريطاني نهاية عام 1971، وكذلك احداث الشرق الاوسط جراء الحرب التي اندلعت بين العرب واسرائيل في تشرين الاول 1973، وقيام الدول العربية بحظر النفط على الولايات المتحدة والدول الغربية المساندة لإسرائيل.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

مع اقتراب موعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي نهاية عام 1971، اعادت الولايات المتحدة رسم استراتيجيتها تجاه دول المنطقة، ولم يكنْ ذلك بمعزل عن صراعها مع الاتحاد السوفيتي، اذ ادركت واشنطن ان الانسحاب البريطاني سيخلف وراءه فراغ امني كبير سيحف المنطقة بمخاطر جمة، وبخاصة من قبل السوفييت، الذين سيحاولون دون ادنى شك مد نفوذهم هناك، لاسيما وان الخليج العربي مرتبطة جداً بتحقيق الحلم السوفيتي في الوصول الى المياه الدافئة. من هنا حمل عام 1971، رؤى جديدة في التطلعات الامريكية تجاه الكويت، والتي اعتمدت اساساً على توثيق العلاقات السياسية والعسكرية والامنية معها، بهدف الوصول الى علاقات اشمل واوسع على مختلف الاصعدة.

حدث ذلك في وقت كان فيه صناع القرار الكويتي يعون جيداً ان الولايات المتحدة دولة عظمى ولها ثقلها في المشهد الدولي، وتتمتع بقوة عسكرية واقتصادية مكنتها من زعامة المعسكر الغربي، ومن ثم فان الروابط معها لاسيما في الجانب العسكري والامني، سيكون لها اهميتها في استتباب الامن والاستقرار الداخلي، فضلاً عن درء الاخطار الخارجية عنها، وبالخصوص تلك الناجمة عن محاولات العراق ضمها اليه. لذا فان الاطر العامة للتوجهات الكويتية نحو واشنطن ارتبطت ايضاً بالعامل

*الناشر الرئيسي : E-mail : Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

العسكري والامني، واللذان كانا مقيدان بالاعتبارات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط.

بيد ان العلاقات الامريكية – الكويتية شهدت تقلبات عدة آنذاك، فتارة كانت في افضل حالاتها، واخرى هبطت الى ادنى مستوياتها. وكان ذلك بسبب مواقف البلدان من بعض الاحداث الدولية والاقليمية، والتي اثرت كثيراً على طبيعة العلاقات بينهما، وقادت اخيراً الى حدوث تباعد واضح بين الولايات المتحدة والكويت، واحدثت شرخاً لم يرأب الا بعد جهود دبلوماسية ثنائية، دفعت باتجاه تمكين مصالح بلادهما العليا على الاعتبارات الاخرى.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في كونه كرس لوصف العلاقات السياسية والعسكرية والامنية بين الولايات المتحدة والكويت، في مرحلة عدَّت من اصعب المراحل التي مرت بها منطقة الخليج العربي عقب الانسحاب البريطاني نهاية عام 1971، والذي ترك خلفه ارثاً ثقيلاً حاولت القوى العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ملئه بتواجدها ومد نفوذها الى هناك. وفي ظل تلك الظروف، لجأت الكويت الى المعسكر الغربي في سبيل دعم وضعها السياسي، وتحصين نفسها عسكرياً وامنياً.

اشكالية البحث: انطلقت اشكالية البحث من المحاور الاساس في العلاقات الامريكية – الكويتية للمدة 1971 – 1974، والتي تمثلت بأوجهها السياسية والعسكرية والامنية، لذا فان البحث سيحاول الاجابة عن الاسئلة الاتية:

1- كيف اثر الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في العلاقات الأمريكية – الكويتية في الجوانب السياسية والعسكرية والامنية؟

2- هل كانت مشكلات الكويت الحدودية مع العراق سبباً في تعزيز العلاقات الأمريكية – الكويتية؟

3- ما هي انعكاسات وجود اسرائيل في الشرق الاوسط، وصراعها مع الدول العربية على العلاقات بين الولايات المتحدة والكويت؟

4- ما تأثير حظر النفط العربي على الولايات المتحدة وحلفائها جراء الصراع العربي - الاسرائيلي على المشهد السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة والكويت؟

فرضية البحث:

ما ان تأكدت الولايات المتحدة من ان الانسحاب البريطاني من الخليج العربي سيضر بمصالحها في المنطقة، حتى سارعت الى توثيق علاقاتها مع دول الخليج العربي بما فيها الكويت، الامر الذي رحبت به الاخيرة كثيراً، ووجدته فرصة مؤاتيه لتعزيز كيانها السياسي والامني وتدعيم ترسانتها العسكرية بالأسلحة الامريكية، لاسيما بعد محاولات العراق ضم الكويت اليه. الا ان وجود اسرائيل في الشرق الاوسط، وصراعها مع العرب، كان سبباً مباشراً في توتر العلاقات الامريكية – الكويتية، والتي وصلت الى ادنى مستوياتها اثر اندلاع الحرب بين العرب واسرائيل في تشرين الاول 1973، واعلان الدول العربية حظر النفط على الولايات المتحدة والدول المساندة لإسرائيل في الحرب التي اندلعت بين الاخيرة والعرب آنذاك.

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح العلاقات السياسية والعسكرية والامنية بين الولايات المتحدة الامريكية والكويت 1971- 1974، واظهار اثر التطورات السياسية والعسكرية في الشرق الاوسط على علاقات البلدين الثنائية.

منهجية البحث: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهجين، اولهما: المنهج التاريخي، وذلك من اجل تتبع مسار الاحداث التاريخية على وفق تسلسلها الزمني. اما الثاني فهو المنهج التحليلي، بوصفه الاداة التي تم اعتمادها لإيضاح الاستفهامات الواردة في إشكالية الدراسة والإجابة عليها، ومن ثم تحليل الأحداث بغية الوصول الى أدق الاستنتاجات.

هيكلية البحث: قسم البحث على مقدمة ومبحثين، كرس الاول منهما لدراسة العلاقات الامريكية - الكويتية بين عامي (1971 – 1972). وتناول الثاني اثر الاحداث الاقليمية والدولية في العلاقات بين الولايات المتحدة والكويت في المدة (1973-1974).

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

وتبع ذلك، خاتمة احتوت على أهم الاستنتاجات التي توصل البحث إليها، وقائمة هوامش ومصادر البحث، الذي اعتمد بشكل رئيس على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة، وبخاصة الوثائق المتعلقة بالشرق الاوسط، والتي نشرت في عامي 2011 و2019.

اولاً: العلاقات الامريكية - الكويتية بين عامي 1971 – 1972.

يعود تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة والكويت الى عام 1951، عندما فتحت واشنطن قنصلية لها في الأخيرة، والتي استمرت في عملها الى ان اعلنت الكويت استقلالها عام 1961، لتتحول القنصلية إلى سفارة اعترافاً من الولايات المتحدة بالكويت دولة مستقلة، وهو الأمر الذي اكتسب أهميته السياسية آنذاك. فبعد اعلان استقلال الكويت، رفض العراق الاعتراف بها، وادعى بتبعيتها له، لذا كان اعتراف الولايات المتحدة بالكويت، بمثابة فرض لواقع سياسي دولي لا يمكن للعراق أن يغيره بإرادته[1].

ارتقى مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين بعد ان قدم باركر هارت Parker T. Hart، أوراق اعتماده إلى أمير الكويت عبد الله السالم الصباح في 7 كانون الثاني 1962، ليكون اول سفير للولايات المتحدة في الكويت[2]. على حين افتتحت الكويت سفارة لها في واشنطن في ايار من العام نفسه، واصبح عبد الرحمن سالم العتيقي[3] اول سفيراً للكويت في الولايات المتحدة[4].

ظلت العلاقة بين الولايات المتحدة والكويت على نحوها الطبيعي، ولم تشهد تحسناً او تفاعلاً كبيراً، اذ سعت سياستهما الخارجية آنذاك لتحقيق مصالح متباينة في الخليج العربي. ففي الوقت الذي ركزت فيه الولايات المتحدة معظم اهتمامها على الدول الكبرى في المنطقة مثل إيران والمملكة العربية السعودية، اتبعت الكويت سياسة خارجية محايدة نسبياً، وحاولت البقاء بعيدة عن معظم الصراعات الإقليمية والدولية. وبدلاً من الحصول على التزامات خارجية من القوى الكبرى فيما يتعلق بأمنها، اعتمدت الكويت على حماية مظلة عربية غير رسمية[5].

الا ان إعلان بريطانيا نيتها الانسحاب من الخليج العربي نهاية عام 1971، كان له تداعياته على علاقات الولايات المتحدة بدول المنطقة، اذ غيرت واشنطن استراتيجياتها تجاه الشرق الأوسط، وعدت المنطقة عموماً واقعة ضمن نطاق الأمن القومي الأمريكي، لهذا بدأت تتفاوض على اقامة قواعد عسكرية أو تسهيلات تتيح لها ملئ الفراغ الذي سينجم حتماً عن الانسحاب البريطاني. وعلى الرغم من ان واشنطن اعتمدت سياسة العمودين المتساندين: ايران والمملكة العربية السعودية، بوصفهما الحليفان اللذان يتحملا اغلب اجراءات حماية المصالح الأمريكية، الا انها سعت ايضاً الى توطيد علاقاتها مع الدول الصغيرة في المنطقة[6]. ومما لا شك فيه، ان الكويت كانت هي الاقرب للمخطط الامريكي، فبعيداً عن ثروتها النفطية الهائلة، تمتعت الكويت بعلاقات وثيقة جداً مع بريطانيا، التي تعدَّ حليفة واشنطن الاولى، ناهيك عن ان الكويت نفسها لم تحبذ السياسة السوفيتية في الخليج العربي، لاسيما وان لديها مشكلات مع العراق المؤيد للاتحاد السوفيتي واحد اذرعه في المنطقة.

لذا، اهتمت الادارة الامريكية كثيراً بتوثيق علاقاتها مع الكويت، ففي 22 كانون الاول 1970، ارسل وزير الخارجية الامريكي وليام روجرز[7] William P. Rogers، مذكرة إلى الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون[8] Richard Nixon، وضعت قرار بيع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الكويت في السياق الأكبر لإمدادات النفط، وبينت اهمية الثروة النفطية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية، وميزان المدفوعات الأمريكي[9].

اعد مجلس الامن القومي في 3 كانون الثاني 1971، مذكرة الى مساعد الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي هنري كيسنجر[10] Henry A. Kissinger، اشارت الى أهلية الكويت للمبيعات العسكرية الخارجية، واقترحت اصدار الرئيس نيكسون قراراً رسمياً يشير الى "**ان توفير المواد والخدمات الدفاعية للكويت سيعزز أمن الولايات المتحدة والسلام العالمي**". وبينت ان

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

الكويت مهتمة بتنويع مصادر إمدادها بالمعدات العسكرية، واظهرت رغبة في شراء بعض اسلحتها من الولايات المتحدة. كما اشارت المذكرة الى ان الكويت تواجه تهديداً خارجياً من العراق جارها "**المتطرف**"، الذي طالب بها في أوائل الستينيات وأثار عدداً من النزاعات الحدودية معها منذ ذلك الحين. وان من مصلحة الولايات المتحدة مساعدة الكويت في ردع هذا التهديد، لأن العمل العسكري في المنطقة قد يعطل إمدادات النفط الكويتية إلى أوروبا الغربية. كما نوهت المذكرة الى ان الكويت تعاني أيضاً من مشكلة أمنية داخلية، نظراً لتواجد اعداد كبيرة من الفلسطينيين فيها. واخيراً، اوضحت المذكرة بان المشتريات العسكرية الكويتية لا تؤثر على التنمية الاقتصادية في البلاد، لأن الاقتصاد الكويتي وميزان المدفوعات قويان للغاية[11].

اعطت المذكرتين اعلاه دافعاً قوياً للرئيس نيكسون، الذي أعلن في 17 كانون الثاني 1971، أن الكويت اصبحت مؤهلة للحصول على أسلحة بموجب قانون المبيعات العسكرية الخارجية[12]. الا ان احد المشكلات التي كانت تواجه تصدير اسلحة معينة للكويت، هي عدم وجود قوة كويتية ماهرة ومدربة جيداً باستطاعتها تشغيل جميع الأنظمة والأسلحة المتطورة. وكان حضور الدورات التدريبية العسكرية في الولايات المتحدة أحد الحلول الممكنة التي يمكن أن تقدمها الحكومة الامريكية من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية. وكان البديل الآخر هو تواجد الجيش الأمريكي على الأراضي الكويتية، من أجل تدريب القوات الكويتية على الأسلحة وتقديم المشورة لها[13].

حاولت واشنطن تعزيز علاقاتها مع الكويت بمختلف المجالات، اذ زار وفد امريكي الكويت في 20 كانون الثاني 1971، ضم وكيل وزارة الخارجية الامريكية جون إروين John N. Irwin، ومدير مكتب الوقود والطاقة والموارد الدولية في وزارة الخارجية الامريكية جيمس أكينز James E. Akins، ونائب مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا رودجر ديفيز Rodger P. Davies. وبحضور السفير الامريكي في الكويت جون والش[14] John P. Walsh عقد الوفد في اليوم نفسه اجتماعاً مع أمير الكويت صباح السالم الصباح[15]، ووزير النفط والمالية الكويتي عبد الرحمن العتيقي. وبعد ان نقل إروين تحيات الرئيس نيكسون للأمير صباح سلمه رسالة شخصية من نيكسون[16]، حملت في طياتها قلق واشنطن من المؤشرات المتزايدة على الوصول الوشيك الى طريق مسدود في المفاوضات بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط العالمية. وبينت أن مثل هذا المأزق لن يفيد أحداً. لان إمدادات النفط أمر حيوي للعالم الحر. وان مصالح الجميع مرتبطة ببعضها البعض بشكل وثيق. وان الدول المستهلكة تحتاج إلى مصدر آمن للنفط متوفر بشروط معقولة، وللبلدان المنتجة كل الحق في توقع دخل عادل من أثمن مواردها. وبهذه الروح، طلب نيكسون من جون إروين العمل مبعوثاً شخصياً له لتسليم رسالته، والمساهمة بشكل بناء في جهود كلا الجانبين للتوصل إلى حل عادل لهذه المشكلة الملحة. وعبر نيكسون في رسالته عن امله في أن يتم مناقشة هذه الأمور بصراحة، وبنفس روح التعاون الوثيق التي ميزت العلاقات بين البلدين[17].

وبدوره اوضح إروين ضرورة استقرار اسواق النفط عالمياً، لان هذا الامر مهم جداً لرفاهية وأمن العالم الحر. وبين انه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد لا تتأثر بشكل مباشر بقطع إمدادات النفط، الا إن توقف تصديره سيضر على الفور أوروبا واليابان. وفي هذه الحالة، من المحتمل أن تضطر واشنطن لتقديم المساعدة لهم حتى لو كان هذا يعني التقنين في الولايات المتحدة[18].

وبعد ان ابدى الأمير صباح تحياته الى الرئيس نيكسون. ذكر بأن الكويت عضواً في العالم الحر، وإن رفاهيتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برفاهية الولايات المتحدة والدول الأخرى. وإنه يتفق تماماً على أن السياسة والنفط يجب أن يكونا منفصلين، وأن المفاوضات بشأن النفط يجب ألا تعكر صفو العلاقات الجيدة بين البلدين. كما اوضح بانه لا يرغب في الخوض في تفاصيل

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

المفاوضات، وسيحيلها إلى خبرائه، وبخاصة الوزير العتيقي. واختتم الأمير صباح حديثه بالإشارة الى انه من المهم أن تتوصل الشركات النفطية إلى اتفاقية مواتية مع دول الخليج تأخذ في الاعتبار رغباتها المشروعة. وفي المقابل، يمكن أن تتوقع تلك الشركات أيضاً معاملة عادلة. ومن جانبه، ذكر العتيقي إن القرارات النهائية يتخذها الامير صباح بنفسه، الا انه اوضح ان دخل الكويت من النفط ظل ثابتاً بينما ارتفعت أسعار جميع المواد التي يتعين عليها استيرادها باستمرار. وإن القوة الشرائية للدخل الحقيقي الذي تحصل عليه الكويت من النفط، تراجعت بنسبة 60 % في الاثني عشر عاماً الماضية. لذا فان بلاده وجميع الدول المنتجة الأخرى قررت عكس هذا الاتجاه. كما عبر عن سروره لأن الشركات النفطية لم تعترف بمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) فحسب، بل إنها مستعدة للتعامل معها[19].

عقب نهاية اللقاء، ارسل إروين برقية الى وزارة الخارجية الامريكية، اشارت الى ان الحكومة الكويتية نظرت بشكل سلبي الى زيارتهم، وانها اعتقدت ان واشنطن تحاول توجيه "**إنذار نهائي لها أو على الأقل تضغط عليها قوياً**". كما اوضح اروين ان السفير والش ابلغه أنه كان هناك قرار واعٍ من جانب العتيقي بعدم توفير وسائل ترفيه رسمية، وأن الاخير كان قد خطط بالفعل لعدم حضور الاجتماع. واورد إروين بانه اثناء الاجتماع همس الامير صباح باللغة العربية للعتيقي لماذا لم يتم التخطيط لاستقبال رسمي لإروين؟ فأجابه الاخير بلامبالاة أن وقته قصير وخططه غير محددة[20].

يبدو ان الجانب الكويتي لم يشأ ان يعطي اهمية للزيارة، اعتقاداً منه ان ذلك ممكن ان يشجع واشنطن على الاستمرار بمحاولاتها والضغط على الكويت لتخفيض اسعار النفط، والتي لها انعكاسات سلبية على مصالح العليا للبلاد، ولم يكن العتيقي وحده من ربك حسابات الوفد الزائر، بل ان الامير صباح هو الاخر مارس ضغطاً عليه ايضاً، عندما اشار الى ان العتيقي هو اكثر دراية منه بشؤون المفاوضات، وانه لا يرغب في الخوض فيها، مع علمه المسبق بتوجهات العتيقي وموقفه من تلك المسألة، والذي اتضح اثناء حديثه مع الوفد.

شغلت مسألة الانسحاب البريطاني من الخليج العربي اهتمام الولايات المتحدة وبريطانيا، ففي 19 اذار 1971، عقد اجتماع في لندن بين وزير الخارجية البريطاني أليك دوغلاس هيوم Alec Douglas Home، والسفير الامريكي في لندن والتر أننبرغ Walter H. Annenberg، والسفير الامريكي في ايران دوغلاس ماك آرثر Douglas Mac Arthur. وقد ذكر أليك دوغلاس ان الدافع العام للسياسة البريطانية في الخليج العربي هو استباق أي تدخل سوفيتي محتمل، وان الحل الامثل لاستقرار المنطقة هو تشكيل اتحاد فيدرالي بين مشيخات الخليج العربي. ومن جانبه وافق ماك آرثر على أن السوفييت وأتباعهم العرب الراديكاليين يشكلون تهديداً حقيقياً للمنطقة. وان موسكو لها نفوذ في الدول العربية "**المتطرفة**" مثل العراق وسوريا وجنوب اليمن، وهي تشجعهم على إسقاط انظمة الحكم في دول الخليج العربي، والتي تربطها علاقات ودية مع الغرب. كما اوضح بأنه لا يمكن ملئ الفراغ الذي سينجم عن الانسحاب البريطاني، الا من خلال التعاون الوثيق بين إيران والدول العربية المعتدلة. وان من ضمن مخاوف واشنطن من تداعيات الانسحاب البريطاني – دون ايجاد حل امني للمنطقة - هي محاولة العراق ضم الكويت، وتحرك المملكة العربية السعودية ضد ابو ضبي، علاوة على استيلاء ايران على الجزر العربية الثلاثة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى[21].

وعلى وفق تلك التوجهات، طلبت وزارة الخارجية الامريكية في 13 نيسان 1971، من سفارتها في جدة والكويت مناقشة قضية الاتحاد الخليجي على أعلى المستويات في الحكومتين السعودية والكويتية، مع التأكيد على ان توافق جميع الإمارات التسع على الانضمام معاً في إطار فيدرالي اصبح بعيد المنال بحلول نهاية عام 1971، بسبب رفض البحرين وقطر الانضمام اليه. وأن أقصى

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

احتمال يمكن تحقيقه هو تشكيل الاتحاد من سبع امارات فقط. لذلك فإن حكومة الولايات المتحدة تدعم بقوة جهود الامارات السبع لتشكيل الاتحاد الفيدرالي، وتحث الحكومتين السعودية الكويتية على القيام بالمثل لصالح الاستقرار المستقبلي في الخليج العربي[22].

واستمراراً لجهود واشنطن في تعزيز علاقاتها مع الكويت، ابلغت القنوات الدبلوماسية الامريكية الحكومة الكويتية في حزيران 1971، بان نائب الرئيس الامريكي سبيرو أغنيو[23] Spiro T. Agnew، سيزور الكويت في الايام القادمة. وعلى الرغم من أن أغنيو، كان أعلى مسؤول أمريكي يزور الكويت على الإطلاق، إلا ان وكيل وزارة الخارجية الكويتية راشد عبدالعزيز الراشد، قلل في 20 من الشهر نفسه بشكل غير مباشر من أهمية الزيارة بقوله: "**ان رحلة أغنيو إلى الكويت لا علاقة لها بقضايا الخليج العربي**". الامر الذي انعكس بشكل سلبي على زيارة أغنيو، الذي وصل إلى الكويت في 7 تموز 1971. فبعد ان استقباله الامير صباح السالم، اكد أغنيو على أن الهدف الأساسي لزيارته لم يكن الدخول في مفاوضات حول الشرق الأوسط، ولكنه تشجع على فهم أفضل لجهود إدارة نيكسون. ومما زاد من حراجة أغنيو انه في يوم الزيارة وقعت عشر منظمات شعبية كويتية تمثل مختلف المهن على بيان معارض للزيارة، التي وصفها البيان بأنها مجرد "**وسيلة للحفاظ على المصالح الأمريكية وضمان حصانة موقعها في المنطقة العربية**"[24]. انعكس الواقع الذي عانت منه الدول العربية جراء وقوعها تحت نير وتسلط الاستعمار على ردود افعالها الرسمية والشعبية، وهو ما اثر بالسلب على تحركات واشنطن تجاه الكويت.

وخلال رحلته الاستشارية إلى واشنطن في اب 1971. أخبر السفير والش ممثلي وزارة الدفاع الامريكية، أن إيران ليست الحل الوحيد للمشكلات الامنية في الخليج العربي، وأن الكويت واحد من الدول العربية التي ابدت استعدادها للتصرف بمسؤولية عقب انسحاب البريطانيين من المنطقة، وتكوين علاقات أوثق مع واشنطن. وذكر بان الولايات المتحدة لا تستطيع تجاهل سوق عسكرية في الكويت بقيمة (100) مليون دولار[25]. وكان تحديد المبلغ بمثابة تكهن من جانب السفير والش، لانه حتى ذلك الوقت لم تكن الكويت قد اجرت اي مباحثات او مفاوضات رسمية مع الولايات المتحدة، بل انها ابدت رغبة في تدعيم ترسانتها العسكرية بأسلحة ومعدات عسكرية متطورة من مصادر متنوعة.

وفي برقيته الى وزارة الخارجية الامريكية في 17 تشرين الثاني 1971، اشار السفير والش الى ان هناك تحول ملحوظ في المواقف الكويتية تجاه الولايات المتحدة، والتي يجب أن يتم الاستفادة منها لتكون مثمرة في جميع المجالات، وتساهم في السلام والازدهار في المنطقة. واكد على ان الكويتيون فكروا في مستقبلهم في خضم الاضطرابات التي يشهدها الشرق الاوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً، ووجدوا "**أن مستقبلهم بيدنا**". اذ اوضح والش بان رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الكويتي اللواء مبارك العبد الله الصباح[26]، تساءل عن إمكانية إعارة ضابط عسكري أمريكي ليكون مستشاراً فنياً له. كما بينت البرقية بان وزير الداخلية والدفاع الكويتي سعد العبدالله السالم الصباح[27]، أرسل خطاباً له يطلب فيه أن يتم الاتصال بالجهات المعنية في وزارة الدفاع الامريكية لإرسال فريق خبراء في شؤون الدفاع الجوي الى الكويت، لإعداد دراسة بخصوص إنشاء نظام دفاع جوي للكويت. كما اوضح والش ان اتصالاته مع سعد الصباح واللواء مبارك، مكنت عدد من شركات الاسلحة الامريكية من تقديم عروض للجانب الكويتي، بما في ذلك العرض الذي قدمته شركة لوكهيد (Lockheed) أواخر تشرين الاول 1971، وتم التمهيد لشراء ثلاث طائرات من طراز جيت ستارز (Jet Stars)، وطائرتين من طراز هيركوليز (Hercules). وانه منذ عشرة أيام، اقامت شركة نورثروب (Northrop) برنامج مبيعات عسكرية من الدرجة الأولى في الكويت، استجاب له الكويتيون بطلب مبدئي احتوى على (30) طائرة، تضمنت (24) طائرة من

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

طراز (FSE)، وست طائرات تدريب. كذلك زارت شركة رايثيون (Raytheon) الكويت في الاسبوع الماضي، ومن الممكن ان تطلب الحكومة الكويتية انظمة صواريخ من نوع هوك (Hawk). وبناءً على الرغبة التي ابداها سعد الصباح للسفير والش بخصوص شراء (16) مروحية من طراز بيل (Bell)، فمن المتوقع أن يتواجد ممثل شركة بيل (Bell) قريباً في الكويت[28].

تلقى السفير والش في 10 كانون الاول 1971، برقية من وزارتي الخارجية والدفاع الامريكية، اشادت بالطريقة الفعالة التي أبقى بها الشركات الأمريكية الخاصة في المقدمة بدلاً من الحكومة الامريكية، لتوفير الاسلحة المطلوبة من الكويت. واوضحت البرقية ان الوزارتان تتفق على أن هذه المبيعات ستمثل فرصة تجارية جذابة للشركات الأمريكية الخاصة، التي ستكون قادرة على أداء خدمات التدريب والصيانة اللازمة. كما اكدت البرقية بانه يجب ان تعرف الحكومة الكويتية والشركات التجارية الراغبة في بيع المعدات والخدمات العسكرية إلى الاخيرة بوضوح أن الولايات المتحدة تفضل أن يتم التعامل مع أي مبيعات نقداً أو مدفوعات مرحلية أو على أساس ائتماني خاص، وأنه لا يوجد ضمان بتوفر ائتمانات للمبيعات العسكرية الخارجية. وبالنظر إلى احتياطيات الكويت من العملات الأجنبية المتزايدة، فإن واشنطن تفترض أن الائتمان لن يمثل لها مشكلة[29].

وبهذا فان الولايات المتحدة حاولت ابعاد نفسها عن الشبهات والشكوك التي ستثار حول صفقات اسلحة ضخمة الى الكويت، وهو ما يتعارض من سياستها في الشرق الاوسط، وادعاءاتها بانها تريد ان يحل الامن والسلام في المنطقة، وان يكون السلاح الوحيد المستخدم في النزاعات التي قد تحدث هناك هو سلاح العقل والمنطق، والذي يتجسد في اللجوء الى طاولة المفاوضات.

وعلى الرغم من ان البرقية اعلاه نوهت الى ان كل انواع المعدات المطلوبة قيد المناقشة، وان الاسلحة المطلوبة تعد معقولة بالنسبة للحكومة الكويتية، الا انها تسألت عن ملاءمة الحزمة الإجمالية لمتطلبات الدفاع الكويتية مع القدرات الكويتية على استخدامها والحفاظ عليها، لاسيما وان الطلب الكويتي احتوى على (30) طائرة من شركة نورثروب، و (16) طائرة هليكوبتر من شركة بيل، ومنظومة صواريخ هوك. كما ان واشنطن تحرص على تحقيق توازن بين رغبات شركات الاسلحة الأمريكية وعدم رؤية الكويت مثقلة بمعدات عسكرية يصعب دمجها في قواتها المسلحة، ولا تستطيع صيانتها واستخدامها بشكل فعال. علاوة على ذلك، فان الولايات المتحدة تريد ضمانات من الكويت بعدم الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالأسلحة الامريكية المباعة لها، وطرق استخدامها، وكذلك عدم نقلها الى اي دولة اخرى. كما بينت البرقية بان فريق الدفاع الامريكي سيزور الكويت في أوائل عام 1972، لإلقاء نظرة على المتطلبات الدفاعية للكويت، ويقدم المشورة الى الحكومة الكويتية بشأن نظام الدفاع الجوي والمتطلبات الأخرى، كما سيوفر الفريق أيضاً أساساً لقرارات الحكومة الامريكية بشأن أي طلب مبيعات قد ينتج عن جهود الشركات الخاصة مع الحكومة الكويتية المهتمة بالمعدات والخدمات العسكرية الأمريكية[30].

وصل فريق الدفاع الأمريكي الى الكويت في 19 شباط 1972، وباشر في اجراء دراسة شاملة لاحتياجات الكويت العسكرية. واثناء لقاءه بالسفير الامريكي في الكويت وليام ستولتزفوس[31] William A. Stoltzfus، في 15 اذار 1972، ذكر اللواء مبارك، انه بمجرد اكمال الفريق تقريره فان الحكومة الكويتية ستطلب معدات ومساعدة من الولايات المتحدة. وانه سيشكل لجنة عسكرية لتكون على اتصال باي شركة أمريكية مهتمة بالبرامج العسكرية للكويت[32].

اكمل الفريق الامريكي مهمته وسلم نسخة من تقريره الى الحكومة الكويتية في 12 نيسان 1972[33]. كما ارسل نسخة اخرى الى الادارة الامريكية. وقد تضمن التقرير حاجة الكويت إلى تطوير دفاعاتها الأرضية والجوية، وتعزيز القدرات العسكرية لخفر السواحل[34]. فضلاً عن إجراء تحسين لا غنى عنه في البنية التحتية للمراقبة والاتصالات[35].

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

أرسلت لجنة وكلاء مجلس الأمن القومي في نيسان 1972، مذكرة إلى الرئيس نيكسون حول سياسة التسليح الأمريكية تجاه دول الخليج العربي. وقد ميزت المذكرة بين سياسة تصدير الأسلحة الى إيران والمملكة العربية السعودية والكويت من جهة، وبقية الدول الخليجية من جهة ثانية. وفيما يتعلق بالدول الثلاثة اوصت المذكرة بأهمية التطلع إليها لتحمل المسؤولية الرئيسة عن السلام والاستقرار في الخليج، وردع العراق المحاذي لها والذي وصفه التقرير بانه "**التهديد الخارجي الرئيس**". ولهذا الغرض فان على واشنطن ان تكون مستعدة لمساعدة هذه الدول على تحديث وتوسيع قواتها المسلحة. وان واشنطن تشارك فعلاً بعمق في برامج الأسلحة والاستشارات والتدريب الرئيسة مع المملكة العربية السعودية وإيران. على حين تساعد في تحديد المتطلبات الدفاعية للكويت، التي قد تلجأ إلى الولايات المتحدة للحصول على بعض أسلحتها ومعداتها العسكرية[36].

وعلى الرغم من ان مذكرة مجلس الامن القومي كانت في الواقع تجسيداً لمبدأ نيكسون، لأنها اكدت على جعل الدول الآسيوية أكثر اعتماداً على نفسها في حل نزاعاتها، الا ان ترشيح الكويت لتكون احد الدول الرئيسة المسؤولة عن امن الخليج العربي، اعطى رؤية امريكية عبرت عن الاهمية التي باتت تتمتع بها الكويت عند صناع القرار الامريكي.

ورداً على برقية السفارة الامريكية في الكويت الى وزارة الخارجية الامريكية في 1 ايار 1972، التي ناقشت فيها الحاجة إلى اتباع سياسة اكثر مرونة في بيع الأسلحة الامريكية إلى دول الخليج العربي، ارسلت وزارة الخارجية الامريكية برقية الى السفارة في 24 من الشهر نفسه، اشارت الى ان الحكومة الامريكية "**لا ترغب في تحفيز مبيعات المعدات العسكرية الأمريكية في الخليج**"، وأن هناك حاجة للمراقبة الرسمية بقدر الإمكان للاتصالات بين الشركات الأمريكية الخاصة المهتمة بتشجيع مثل هذه المبيعات في المنطقة. وان الحكومة الامريكية تحاول ايجاد أكثر الطرق فعالية وواقعية للمراقبة، والتي ستعمل من ناحية على إضعاف حماس دول الخليج للمعدات غير الضرورية، بينما تؤكد من ناحية أخرى على أن الشركات التجارية الأمريكية هي المسؤولة عن عمليات توريد المعدات والاسلحة العسكرية وليس الحكومة الامريكية[37]. وهو ما يؤكد ان واشنطن كانت تحاول ان تنأ بنفسها قدر المستطاع تجنباً للضغوطات والمشاكل الداخلية والخارجية، في وقت كان فيه الشرق الاوسط يعاني من توترات ومشاحنات جعلت من قضية توريد الاسلحة الى اليه في غاية الخطورة.

أعرب ووزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد الجابر الصباح[38] اثناء لقاءه بالسفير ستولتزفوس في 14 حزيران 1972، عن قلقه من تزايد النفوذ السوفييتي والصيني في المنطقة، واوعز سبب ذلك الى السياسة الامريكية الموالية لإسرائيل، والتي لا تصب في مصلحة الغرب ولا العرب، الذين ليس لديهم القدرة على التصدي لإسرائيل بأنفسهم، لذلك لا خيار أمام العرب سوى اللجوء إلى القوى الشيوعية. كما ابدى صباح الاحمد عدم رضاه عن الدعم الأمريكي المفرط للقوات العسكرية الايرانية والسعودية، وان ذلك خطير للغاية لأنه زاد بشكل كبير من احتمال الانقلابات العسكرية اليسارية في هذين البلدين حيث تتزايد المعارضة الداخلية لكلا النظامين. كما ان ذلك الامر، شجع البلدان على العمل العدواني في الخليج والذي من المحتمل أن يؤدي إلى رد فعل مضاد من الدول المتطرفة، ويجعل المنطقة عرضة للتصارع والتنافس بين القوى العظمى. واوضح ان بلاده تتعرض لانتقادات بشكل متكرر من الصحف الايرانية، كما ان السعوديين لازالوا يطالبون بالجزر الكويتية وجزء كبير من أبو ظبي. لذا يجب على الولايات المتحدة أن تحث المملكة العربية السعودية وإيران على تغيير سياساتهما في الخليج[39].

من جانبه اشار السفير ستولتزفوس الى انه سينقل اراء الوزير صباح إلى واشنطن. واكد على إن الكويت تمتلك خبرة سياسية، ولها دور فريد تؤديه، تفهمه وتقديره بقية دول الخليج. ومن ثم

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

فان الحكومة الامريكية تقيم وجهات نظر الكويت، وتتطلع اليها وكذلك لإيران والمملكة العربية السعودية للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار، وتعزيز التقدم في الخليج العربي. وان المساعدات المالية والمشاريع التي تقدمها الكويت في جميع أنحاء العالم العربي معروفة أيضاً للولايات المتحدة. ومن المهم ألا تستنتج الحكومة الكويتية، ان واشنطن اختارت إسرائيل لتكون أداة أمريكية لتنفيذ سياستها في الشرق الأوسط. بل ان الولايات المتحدة تحاول المساعدة للتوصل إلى حل عادل للمشكلة بين الأصدقاء الإسرائيليين والعرب. وكذلك فان إيران والمملكة العربية السعودية والكويت ليسوا أدوات للولايات المتحدة. بل على العكس هم مسؤولون عن أمن وتقدم الخليج وليس واشنطن. وفيما يتعلق بتوريد الأسلحة الى طهران والرياض، اوضح ستولتزفوس إن الحكومة الامريكية لا تحبذ ضخ الاسلحة الى أي دولة في الشرق الأوسط، الا ان واشنطن ليس بمقدورها السيطرة على تلك الحكومات، لاسيما وانهم اصدقاء ويستحقون الدعم. واخيراً بين ستولتزفوس ان الولايات المتحدة تبذل ما في وسعها لتشجيع التقارب السعودي - الإماراتي[40].

جاءت اول زيارة لوزير خارجية امريكي للكويت في المدة (3-4) تموز 1972، اذ ترأس وزير الخارجية الامريكي وليام روجرز، كبار المسؤولين في وزارة الخارجية، بمن فيهم مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا جوزيف سيسكو[41] Joseph J. Sisco. ومنذ البداية، واجهت الزيارة بعض الصعوبات. اذ أشار وكيل وزارة الخارجية الكويتية راشد الراشد، عشية وصول روجرز، إلى أن هذه الزيارة جاءت بناءً على طلب من حكومة الولايات المتحدة، وليس بتوجيه دعوة رسمية من الحكومة الكويتية[42].

وعلى الرغم من ان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي جابر الأحمد الصباح رحب بالزيارة ووصفها بانها "**بادرة طيبة**" على العلاقات الامريكية - الكويتية، الا انه اشار صراحة الى ان الدول العظمى عليها ان تكف تدخلاتها شؤون الخليج العربي، وان على دول المنطقة حل مشكلاتها بنفسها. واعرب عن تأسف بلاده لأن الولايات المتحدة لم تمنع إيران من الاستيلاء بالقوة على الجزر العربية الثلاث. وبين ان واشنطن منحازة بشكل كبير لإسرائيل، وتدعمها بالأسلحة اكثر من اي دولة اخرى، مما يولد الانطباع بان السياسة الأمريكية "**متناقضة**"، اذ ان واشنطن تدعي أنها لا تؤمن بالقوة، لكنها تزود إسرائيل بالوسائل العسكرية للاحتفاظ بالأراضي المحتلة. ومن ثم، يُجبر العرب على التحول إلى السوفييت. كما اكد على ان الكويت لا تؤيد قرار مجلس الأمن رقم (242) [43]، لأنه ضد المصالح العربية، وستواصل دعم الفدائيين الفلسطينيين. وإن على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي العربية[44].

حاول الوزير روجرز التوضيح بان الولايات المتحدة تعمل جاهدة للتوصل إلى تسوية للقضية العربية - الاسرائيلية على اساس القرار رقم (242). وان المشكلة تكمن في أن الطرفان يفسران الأمر بشكل مختلف، فمصر تطالب بالانسحاب الكامل، وإسرائيل بحاجة إلى حدود آمنة. وان الولايات المتحدة تتفهم المواقف العربية. ولا يمكنها أن تملي على إسرائيل ما يجب أن تفعله. كما ان الولايات المتحدة لم ترغب بتزويد إسرائيل بالسلاح، الا انه كان عليها الحفاظ على التوازن. واختتم روجرز حديثه بالإشارة الى ان الولايات المتحدة تشجع التعاون الخليجي الإقليمي[45].

وعلى الرغم من ادعاء روجرز قبل مغادرته الكويت بأن الزيارة كانت ناجحة. الا ان مناقشاته مع جابر الصباح تبين غير ذلك. ناهيك عن ما وجهته الصحافة الكويتية من انتقادات لاذعة للزيارة. اذ وصفت مجلة الرسالة الاسبوعية زيارة روجرز على أنها "**محاولة لفرض رغبات الولايات المتحدة على المنطقة، وتمكين إيران من السيطرة عليها، وجعلها حامية للمصالح الأمريكية في المنطقة**". على حين اوردت جريدة القبس في افتتاحيتها، "**ان الولايات المتحدة مخطئة للغاية إذا اعتقدت أن بعض الأنظمة**

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

العربية تعكس حقيقة المشاعر العربية فيما يتعلق بإمكانية تحقيق المصالحة مع العدو الصهيوني"[46].

ارسلت السفارة الامريكية في الكويت برقية الى وزارة الخارجية الامريكية في 10 اب 1972، اشارت الى أن السفارة حصلت على معلومات غير رسمية تفيد بان القوات الجوية الكويتية قد أكملت دراستها لتقرير فريق المسح التابع لوزارة الدفاع الامريكية. وأن الجيش الكويتي يقوم بتقييم احتياجاته، على ان يتبع ذلك ارسال فريق عسكري كويتي الى دول عدة، للاطلاع على انواع معينة من الاسلحة والمعدات العسكرية، وإعداد تقرير نهائي لوزير الدفاع[47].

وفي رده على مذكرة لجنة وكلاء مجلس الأمن القومي انفة الذكر، والتي قدمت في شهر نيسان 1972، ووجه الرئيس نيكسون في 18 اب من العام نفسه، بأن تكون سياسة التسليح الامريكية مستندة إلى مبدأ أن المسؤولية الأساسية عن استقرار الخليج العربي يجب أن تقع على عاتق دول المنطقة، وأن على الولايات المتحدة تشجيع التعاون فيما بينها لهذا الغرض. وسيتطلب الحفاظ على هذا الموقف استمرار التشاور الوثيق مع البريطانيين والدول الصديقة المشاركة بشكل أساس في تعزيز الاستقرار في الخليج العربي. كما وافق الرئيس نيكسون على توفير المعدات العسكرية لدول الخليج العربي على أساس انتقائي، وكما هو موضح في مذكرة لجنة وكلاء مجلس الأمن القومي، بشرط اقتران الموافقة بالأمور الاتية[48]:

1. دعم الشركات الأمريكية الخاصة في بيع كميات معقولة من المواد والخدمات الدفاعية من النوع الذي يلبي الاحتياجات الأمنية لهذه الدول.

2. في الحالات التي تكون فيها القنوات التجارية غير كافية، يجب أن تكون هذه الدول مؤهلة لتلقي المعدات والخدمات العسكرية من حكومة الولايات المتحدة بموجب قانون المبيعات العسكرية الخارجية، عندما يكون ذلك متوافقاً مع هدف تعزيز التعاون بين الدول الإقليمية.

3. كقاعدة عامة، ينبغي بيع المعدات بطريقة لا تتطلب وجود أفراد عسكريين تابعين للولايات المتحدة في تلك الدول على أساس غير مؤقت لتقديم المشورة أو الصيانة. ولا ينبغي ثني الشركات الأمريكية الخاصة عن توفير معدات الامريكية، وموظفين اداريين ومدربين إلى المنطقة، ولكن يجب بذل كل جهد ممكن لعدم تقويض الدور الاستشاري البريطاني المستمر هناك.

4. مراجعة بدقة بيع الأسلحة وأنواع المعدات الأخرى التي يمكن أن تزعزع الاستقرار في ضوء المصالح الأوسع للولايات المتحدة في المنطقة.

5. وجوب اشراف لجنة وكلاء مجلس الأمن القومي على تنفيذ هذه السياسة، وان تراجع اللجنة المذكورة طلبات البيع الرئيسة قبل الموافقة على الترخيص أو الائتمان.

وفي اواخر شهر اب 1972، التقى سعد الصباح مع السفير الامريكي ستولتزفوس الذي سأله فيما اذا انتهت الجهات الكويتية المختصة من دراسة تقرير فريق الدفاع الأمريكي، ومتى يتم إرسال فريق خبراء عسكري كويتي إلى عدد من الدول للاطلاع على انواع معينة من الاسلحة والمعدات العسكرية. وهل كان هناك أي شيء آخر تستطيع الشركات الأمريكية مثل شركة نورثروب القيام به لمساعدة الكويتيون على اتخاذ قرار بشأن الطائرات أو غيرها من المعدات التي يريدونها؟ فأجاب سعد الصباح أن الحكومة الكويتية لم تتخذ بعد قراراً نهائياً بشأن الطائرات. وان طائرات ميراج (Mirage)، وهارير (Harrier) و (F-5) و (A-4) المتوفرة لدى القوات الكويتية لا تزال تعمل. وبعد ان تسأل سعد الصباح عن امكانية شراء بلاده لطائرات امريكية من طراز (F–)

4. اجابه ستولتزفوس أن طائرات (F-4) ليست سلاحاً مناسباً لصد التهديدات التي من الممكن ان تتعرض لها الكويت. وفي نهاية اللقاء اشار سعد الصباح الى انه يأمل في الحصول على معلومات إضافية لستولتزفوس في غضون أسبوعين تقريباً[49].

وفي لقائه التالي مع سعد الصباح في 9 ايلول 1972، بين ستولتزفوس بانه مستعد لتوجيه دعوة الى ممثلي شركة نورثروب

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

لزيارة الكويت، في حال كان ذلك سيساعد الجانب الكويتي على اتخاذ قرار بشأن شراء الطائرات. الا ان سعد الصباح تجنب الاجابة وطلب من ستولتزفوس رؤيته مرة أخرى في 14 من الشهر نفسه. وفي اليوم التالي ارسل ستولتزفوس برقية الى وزارة الخارجية الامريكية ذكر فيها محادثاته مع سعد الصباح، وبين ان مندوب شركة نورثروب في بيروت قدم عرضاً الى الحكومة الكويتية تضمن بيع طائرات (F–5) اليها. وانه على الرغم من عدم استطاعة السفارة التأكيد على ان الكويت ستشتري تلك الطائرات، الا انه اكد ان السفارة ومندوب الشركة يعملون بجد على ذلك[50]. يتضح مما تقدم ان الولايات المتحدة هي التي كانت تحاول كثيراً من اجل بيع الاسلحة والمعدات العسكرية الى الكويت، التي قابلت كل ذلك، بالمماطلة والتسويف.

لم تحُل المناورات الامريكية دون سعي الحكومة الكويتية لتحقيق أهدافها، والحصول على الاسلحة التي ترغب بشرائها. ففي لقاءه مع السفير ستولتزفوس في 14 ايلول 1972، أصر سعد الصباح على أن بلاده تريد شراء طائرات (F–4)، وألمح إلى أنه في حال رفضت الولايات المتحدة بيعها الى الحكومة الكويتية، فان الاخيرة ستشتري طائرات ميراج الفرنسية[51]. وكان ذلك بمثابة انذار للحكومة الامريكية في حال رفضها توريد طائرات (F–4) الى الكويت، لاسيما وانها تعلم ان الفرنسيون كانوا راغبين بشدة في بيع طائرات ميراج الى الحكومة الكويتية.

من جانب اخر، التقى ضابط السفارة الامريكية في الكويت والتر ماكليلاند Walter M. McClelland، في 24 تشرين الاول 1972، مع الرائد في الجيش الكويتي جابر حمود الصباح، الذي اوضح إن خطط سفر الفريق العسكري الكويتي قد تم تأجيلها، وعلى الرغم من إن الجيش الكويتي أنهى دراسته لتقرير فريق الدفاع الامريكي منذ أسابيع عدة، وأنه مستعد للقيام بجولة تفقدية. الا إن "**السياسيين**" تدخلوا واعاقوا رحلة الفريق. وبين ان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي جابر الأحمد أصبح أكثر انخراطاً بشكل مباشر في شؤون فريق المشتريات العسكرية. وانه يتخذ جميع القرارات بما فيها المتعلقة بجدول الفريق، وخط سير الرحلة، وأشار ضمنياً إلى أن هذا هو السبب الحقيقي وراء تحرك الأمور ببطء شديد. كما ذكر جابر بأنه أجرى أبحاثاً على أنظمة الدفاع الجوية السويسرية والإيطالية والفرنسية. وألمح بقوة إلى أن الكويتيون يميلون نحو منظومة صواريخ هوك، ولكن من الضروري رؤية النظام بشكل مباشر قبل اتخاذ قراراً نهائياً. واضاف إن الحكومة الكويتية تفكر بجد شرائها طائرات (F-4) او ميراج، وان طائرات (F-5) لا تعد أفضل خيار لبلاده، ففضلاً عن بطئها فانها لان تستطيع الوصول الى المناطق الشمالية من العراق عندما تكون محملة بكامل طاقتها من الأسلحة. وابدى قلقه من تمكن العراق من شراء طائرات (ميكويان-جوريفيتش) (ميج-23)، Mikoyan-Gurevich (MiG-23)، عندئذ ستكون طائرة (F-5) ميؤوس منها تماماً ضد هذا التهديد[52].

وعقب نهاية اللقاء ارسل ماكليلاند برقية الى وزارة الخارجية الامريكية، ذكر فيها تصريحات جابر، التي عدها هي المرة الأولى التي يعبر فيها الكويتيون عن آرائهم للسفارة بشكل علني على هذا المستوى. وبينت البرقية أن جابر هو أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وابن عم جابر الأحمد، وعضو رئيس في فريق المشتريات العسكرية في وزارة الدفاع الكويتية. وان تصريحاته كانت بمثابة صدى لما ذكره سعد الصباح للسفير ستولتزفوس عندما ذكر أن الكويت تريد شراء طائرات (F-4) او ميراج. وانه على الرغم من أن جابر هو مجرد رائد في الجيش الكويتي، إلا أنه من ال صباح وعلى علم جيد بالشؤون العسكرية الكويتية. وليس هناك سبب للشك في تصريحاته بشأن خطط فريق المشتريات العسكرية أو مواضيع أخرى تمت مناقشتها. وقد تكون صراحة جابر غير المسبوقة بمثابة تحذير آخر من أن الكويت ستشتري طائرات ميراج، أو مجرد ممارسة مزيداً من الضغط على الولايات المتحدة لتقديم طائرات (F-4) اليها. ومع ذلك، فان القرار النهائي سيتخذ من قبل جابر الأحمد بعد النظر في وجهات نظر سعد الصباح واللواء مبارك، وأنه قد يكون هناك اعتبارات مختلفة[53].

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

لم تكتفِ السفارة الامريكية بحث الحكومة الكويتية على شراء اسلحة امريكية معينة فحسب، بل حاولت اقناعها بوسائل اخرى، اذ بين ستولتزفوس لوزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز[54]، اثناء زيارته للكويت في 24 كانون الاول 1972، ان الكويت ترغب بتعزيز دفاعاتها العسكرية. وانها تعتزم الحصول على نظام أسلحة دفاعي مكلف، وغير متوافق مع انظمة صديقين أقوياء لها، وهما المملكة العربية السعودية وإيران. فأجاب سلطان أنه غير متفق مع التوجهات الكويتية، وانه ناقش هذا الموضوع بدقة مع العسكريين الكويتيين، وحثهم على شراء أربع أو خمس انظمة من صواريخ هوك وطائرات (F-5)، واكد أن شراء الكويت لطائرة أكثر تطوراً من (F-5) سيكون خطأً فادحاً ومكلفاً. وأضاف سلطان أنه أرسل بعض ضباطه الى الكويت للاستفادة من الخبرة السعودية مع منظومة صواريخ هوك وطائرات (F-5)، وكذلك لمناقشة متطلبات الكويت الدفاعية. كما دعا الضباط الكويتيين لتفقد منشآت وعمليات شركة نورثروب في المملكة العربية السعودية[55].

وعلى الرغم من التطور الواضح في العلاقات الثنائية بين البلدين، الا ان اصرار الجانب الكويتي على شراء طائرات (F-4) دون غيرها، وتردد الولايات المتحدة من توريدها اليها، انذر بحدوث ازمة في العلاقات بينهما، لاسيما وان منطقة الشرق الاوسط كانت متوترة للغاية، بسبب المشاحنات والمهاترات بيت العرب واسرائيل، وارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، مما شكل عوامل مضافة اثقلت كاهل علاقات الولايات المتحدة مع الكويت.

ثانياً: اثر الاحداث الاقليمية والدولية في العلاقات الامريكية – الكويتية 1973-1974.

تسبب الموقف الكويتي من سياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل ومحاباتها لها، بحدوث تصدع في العلاقات الامريكية – الكويتية، اذ حاولت الكويت إقناع الولايات المتحدة بتغيير سياستها تجاه إسرائيل. ولوحت باستخدام النفط سلاحاً ضد الدول الداعمة للأخيرة. ففي 21 شباط 1973، حذر ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي جابر الصباح، من أن الكويت لن تتردد في استخدام مواردها النفطية خدمة للقضية الفلسطينية. وكانت التصريحات التي أدلى بها أمير الكويت صباح السالم، ووزير الداخلية والدفاع الكويتي، سعد الصباح في 14 آذار 1973، اكثراً وضوحاً عندما أشارت بشكل مباشر إلى الولايات المتحدة والغرب بوصفهما أهدافاً لسلاح النفط الكويتي[56].

وعلى النقيض من ذلك، كان للمشكلات الحدودية بين العراق والكويت اثر كبير في تحسن علاقات الاخيرة مع الولايات المتحدة، فعلى اثر احتلال القوات العراقية مركز الصامتة الحدودي التابع للكويت في20 اذار 1973[57]، استدعى ووزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد في اليوم نفسه، جميع السفراء والقائمين بعمل السفارات في الكويت، بما فيهم السفير الامريكي ستولتزفوس، واخبرهم ان العراق احتل جزءً من الاراضي الكويتية. وان حكومته تريد حلاً سلمياً للنزاع، وما زالت مستعدة للقيام بذلك. وفي اليوم نفسه ارسل ستولتزفوس برقية الى وزارة الخارجية الامريكية طلب فيها حث الادارة الامريكية، على الإدلاء ببيان يدعو طرفي الصراع إلى تسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية على وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفي حال تم عرض الموضوع على مجلس الأمن، فمن المرغوب فيه قيام واشنطن بدور نشط في دعم أي مقترح قرار يكون بهذا المعنى، حتى يتم وقف جميع الأعمال العسكرية واللجوء الى المفاوضات للوصول إلى نتيجة مرضية[58].

من جانب اخر، حث ستولتزفوس اثناء لقاءه مع صباح الاحمد في 26 اذار 1973، على زيادة التعاون المشترك بين دول الخليج العربي الصغيرة لحماية أنفسهم من الأخطار المتزايدة الواضحة من الشمال والجنوب. وشدد على وجوب أن تنظر الكويت إلى التهديد الذي تتعرض له سلطنة عمان على أنه خطر على نفسها وعلى استقرار المنطقة على غرار التهديد العراقي. لذا فان على الكويت تقديم المساعدة لسلطنة عمان. كما اورد ستولتزفوس

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

ان حكومته تعتقد أنه من الأفضل عدم إصدارها بياناً رسمياً حول مشكلات الحدود بين العراق والكويت. الامر الذي وافق عليه صباح الاحمد، وعبر عن اعتقاده بان الحكومة الامريكية يمكنها المساعدة من خلال الاسراع في تسليم المعدات العسكرية التي طلبتها حكومته. عندئذ بين ستولتزفوس بان طلبات الكويت العسكرية ارسلت الى واشنطن[59].

ومما تجدر الاشارة اليه، ان الولايات المتحدة كانت تريد أن تبدو "**محايدة**"، وتحث علناً على ان المشكلات العالقة بين العراق والكويت يجب ان تحل بواسطة المنظمات الدولية، ولاسيما جامعة الدول العربية، اذ ادركت واشنطن أن ادانتها للهجوم العراقي على الاراضي الكويتية، سيتسبب في زيادة التوتر في علاقاتها مع العراق، وغيره من الدول العربية الرافضة للتدخل الامريكي في الشأن العربي[60].

اعادة الكويت النظر في سياستها الأمنية بعد الهجوم العراقي الاخير. وكان عليها اتخاذ احد القرارات الثلاثة في مواجهة العراق: فإما الاعتراف بعجزها العسكري امامه، او الاعتماد على إيران أو المملكة العربية السعودية أو كليهما لحمايتها منه، أو تطوير قدراتها العسكرية لحماية نفسها ومواجهته اذا تطلب ذلك. وقد اختار الكويتيون النهج الثالث وشرعوا في تحديث وتوسيع قواتهم المسلحة، وتم اتخاذ قراراً بتنويع مشترياتهم العسكرية من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، مع حصول الاخيرة على الحصة الأكبر[61]. وكان ذلك بسبب التفوق الامريكي في المجال العسكري.

من الطبيعي ان يزداد التقارب بين الولايات المتحدة والكويت آنذاك، اذ التقى سفير الكويت في واشنطن سالم صباح السالم الصباح[62]، في 5 نيسان 1973، مع نائب وزير الدفاع الأمريكي وليام بيل كليمنتس[63] William Bill Clements، وبحضور مساعده الفريق ريموند فورلونج Raymond B. Furlong، ونائب مساعد وزير الدفاع لورانس إيجلبرغر Lawrence Eagleburger، ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وإفريقيا وجنوب آسيا جيمس نويز James H. Noyes، ومدير مكتب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي جيمس تيمبرليك James Timberlake. وقد بدء سالم الصباح حديثه بالإشارة الى ان بلاده ترغب في استمرار العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة، وطلب ارسال فريق عسكري امريكي الى بلاده مرة اخرى لبحث احتياجاتها العسكرية، قبل ان ينتقل بحديثه إلى المشكلة العربية - الإسرائيلية، اذ بين سالم الصباح سعادته من توجهات الرئيس نيكسون الهادفة الى استعادة التوازن في الشرق الأوسط وتحقيق تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الفلسطينية، واكد على ان ذلك سيعزز من مكانة واشنطن، ويوثق علاقاتها مع الدول العربية، وبخاصة بلاده[64].

وبدوره اوضح كليمنتس إن الكويت عامل توازن مهم في منطقة الخليج العربي، وإنه معجب بالطريقة التي تتعامل بها في ادارة شؤونها. وان بلاده ترغب بتقديم أي مساعدة ممكنة للكويت، مضيفاً بأن المشكلة العربية - الإسرائيلية مستمرة منذ مدة، وان الادارة الامريكية تسعى لإيجاد حلول جذرية لها. ورداً على أسئلة كليمنتس حول امكانية ارسال فريق عسكري امريكي الى الكويت، اجاب نويز بان الفريق سيكون جاهزاً في اقرب وقت[65]. بدى واضحاً ان هناك تحول في المواقف الكويتية تجاه السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، ولم يكن ذلك الا بعد ان احست الكويت بالخطر العراقي المحدق بها.

ويمكن ادراج تصريح وزير الخارجية صباح الاحمد ضمن التوجه الكويتي الجديد، عندما اوضح في 19 نيسان 1973، ان النفط سلاح ذو حدين. وانه شخصياً لا يوافق على استخدامه في المعارك السياسية لأنه قد يأتي بنتائج عكسية. واضاف "**في رأيي، لا علاقة للنفط بأزمة الشرق الأوسط. لا نريد أن نصبح أعداء أحد، لا لأوروبا أو لأي شخص آخر، لأن العالم بحاجة إلى النفط. إذا كنت سأستخدم النفط كسلاح ضد الآخرين، فسأكون بذلك أعداء للقضية العربية. بدلاً من ذلك، نستخدم عائدات النفط لمساعدة الدول العربية المتعثرة. ومن**

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

ثم، لا يمكن لأحد أن يغضب منا. بصراحة هذا رأيي الشخصي في دور النفط"[66]. وحتى مع تأكيد صباح الاحمد بان ما ذكره يمثل رأيه الشخصي، وليس بصفته الحكومية، الا ان توقيت التصريح ومعارضته لما ذكره قبل مدة القادة الكويتيون بمن فيهم امير البلاد، يدعُ الى الاعتقاد بان الهدف الحقيقي لما اورده صباح الاحمد هو التودد الى الغرب والولايات المتحدة.

وصل الفريق العسكري الامريكي الى الكويت في نيسان 1973، وعرض على الحكومة الكويتية نظام دفاع جوي من صواريخ هوك الأمريكية، وطائرات حربية من طراز (F-8 Crusader) [67]، و (F-5) و (F-4). وقد ابدى الجانب الكويتي رغبة واضحة بالحصول على طائرات (F-4). وعلى اثر طلب وزارتي الخارجية والدفاع الامريكية من مجلس الامن القومي اتخاذ قرار من حيث المبدأ لبيع طائرات (F-4) إلى المملكة العربية السعودية والكويت، اعد موظفو مجلس الأمن القومي في 3 ايار 1973، مذكرة إلى مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر، اوضحت بانه لابد من مراعاة بعض الاعتبارات لأي قرار يتم التوصل إليه بشأن طلبات طائرات (F-4)، اذ ان تحقيق المنافع الاقتصادية وتوثيق الروابط مع بعض الدول العربية جراء عملية البيع، سيكون لها عواقب وخيمة تتمثل بمعارضة الإسرائيليون، وربما الإيرانيون، لتوريد طائرات (F-4) إلى السعودية والكويت. اذ تخشى إسرائيل أن يُسمح للمصريين والسوريين بالتعرف على تلك الطائرات، مما قد يؤدي إلى إضعاف فعالية سلاح الجو الإسرائيلي المعتمد بشكل كبير على تلك الطائرات. كما تخشى إسرائيل وإيران أيضاً من احتمال استخدام تلك الطائرات ضدهما في المستقبل[68].

كما اوردت المذكرة ثلاث خيارات للرد على الطلب الكويتي والسعودي تضمنت، تأجيل اتخاذ أي قرار حتى يتم اجراء مراجعة كاملة للسياسة الامريكية في شبه الجزيرة العربية. او الموافقة من حيث المبدأ على البيع للمملكة العربية السعودية، وتأجيل القرار بشأن الطلب الكويتي. او الموافقة من حيث المبدأ على البيع لكليهما. مع التوضيح بان الموافقة من حيث المبدأ لن تتطلب وجود أرقام أو جداول للتسليم. ولن يكون القرار غير قابل للإلغاء، خاصة إذا تغيرت الظروف في الشرق الأوسط بشكل كبير، لأن عمليات التسليم ستكون على الأقل في غضون ثلاث أو أربع سنوات[69].

حملت نهاية المذكرة توصية بالموافقة من حيث المبدأ على البيع للمملكة العربية السعودية، وتأجيل البيع للكويت. بداعي ان المملكة العربية السعودية تربطها صداقة قوية مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من كونها عدو معلن لإسرائيل، إلا أنها لم تظهر أي استعداد للانضمام إلى الحرب ضدهم. ومن المهم بالنسبة لواشنطن تعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، وهو ما يتطلب معاملتها مثل إيران وإسرائيل. على حين أن مسألة الكويت مختلفة، وهي أكثر عرضة للضغوط العربية، وهناك حاجة لمزيد من الوقت للنظر في العلاقات معها قبل الاقدام على تصدير طائرات (F-4) اليها. وفي 17 من الشهر نفسه، وافق كيسنجر من حيث المبدأ، على بيع طائرات (F-4) للمملكة العربية السعودية، دون اتخاذ أي قرار بشأن الكويت[70].

على الجانب المقابل، شرعت الحكومة الكويتية في ايار 1973، بإجراء اتصالات مع شركات الاسلحة الامريكية الخاصة للحصول على اسلحة ومعدات عسكرية امريكية بقيمة (500) مليون دولار، شملت (160) دبابة من طراز (M-60)، و (150) صاروخاً من نوع (I-HAWK)، و (1800) صاروخ موجه مضاد للدروع من نوع (TOW ATGM)، و (32) طائرة من طراز(F-8)، وطائرات (F-4)، وطائرات هليكوبتر[71].

لم تستطع الجهات الفاعلة في واشنطن تجاهل القيمة الكبيرة جداً لصفقات الاسلحة التي كان من الممكن اتمامها مع الكويت، فمجرد وصول اخبار الاتصالات الكويتية الى واشنطن، اعد موظفو مجلس الأمن القومي في25 ايار 1973، مذكرة اخرى إلى كيسنجر، غيروا فيها من موقفهم السابق بشأن بيع طائرات (F-4) الى الكويت. اذ اشارت المذكرة الى ان الموافقة على البيع سيكون لها اهميتها في جلب الكويت إلى فلك الدول المرتبطة

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

ارتباطاً وثيقاً بواشنطن، وقد تكون هذه خطوة مهمة في بناء الوجود الأمريكي في الخليج في وقت يركز فيه السوفييت على ذلك الامر ايضاً. وان الموافقة ستعطي للكويت دافع اكبر للمضي قدماً في توقيع خطابات عرض بقيمة (500) مليون دولار من المعدات والخدمات العسكرية الأمريكية. وانه في حال الموافقة فان التسليم الفعلي لطائرات (F-4) سيكون بعد سنوات عدة، وبأعداد قليلة بحيث لن يكون لها تأثير وحسم عسكري، خاصة عند الافتراض بأنه لن يتم استخدامها بشكل فعال للغاية في المستقبل المنظور. كما ان الموافقة ستمنح واشنطن القدرة على إقامة علاقات مع الجيش الكويتي، الامر الذي من شانه ان يعزز نفوذ واشنطن إلى حدٍ ما في القرارات العسكرية الكويتية. واكدت المذكرة على ان الكويتيون سيحصلون على طائرات متطورة على أي حال. اذ يود الفرنسيون بشدة كسر الاحتكار الأمريكي لنفط الخليج العربي. ومن المسلم به أن وجود طائرات الميراج الفرنسية في الكويت لن تكون اسوء من طائرات ميج (MIG) والوجود السوفيتي الذي ستجلبه هناك. واذا ارادت واشنطن تعزيز وجودها في الخليج فهذه فرصة مناسبة[72].

فيما لخصت المذكرة مساوئ الموافقة على بيع طائرات (F–4) للكويت، بمعارضة الإسرائيليين بشدة لامتلاك العرب لتلك الطائرات، وفي أعقاب قرار تعزيز دفاعات الأردن والمملكة العربية السعودية وحتى لبنان، فإن بيع طائرات (F-4) إلى الكويت سوف يُنظر إليه على أنه جزء من تحديث شامل للقدرات العسكرية العربية. في حين أن هذا القرار في حد ذاته لن يؤثر على التوازن العسكري العربي - الإسرائيلي قريباً، إلا أن أهميته الرمزية في نظر العرب والإسرائيليين قد تكون مهمة. إذا لم يكن هناك شيء آخر، فقد يساهم في وهم تنامي القوة العربية، مما قد يؤدي إلى اصدار أحكام سيئة من جانب العسكريين العرب. كذلك يشير إلى أن الولايات المتحدة قلقة للغاية من أزمة الطاقة لدرجة أنها تشرع في برنامج مكثف لتسليح أصدقائها. كما سينظر اليه السوفييت على أنه ترسيخ للتواجد الامريكي في الخليج وقد يسعون بدورهم إلى تعزيز أنشطتهم في المنطقة، عبر العراق على وجه الخصوص. ومع ذلك، يبدو أن السوفييت يمضون قدماً في زيادة كبيرة في القدرات العسكرية العراقية دون الرجوع إلى برامج واشنطن العسكرية في شبه الجزيرة العربية[73].

كما حملت نهاية المذكرة استنتاجات بينت انه في حال عدم بيع تلك الطائرات الى الكويت، فانها ستحصل على طائرات بديلة من الفرنسيين. وحتى مع اعتراض الإسرائيليون، فان قرار الموافقة لن يكون له أي تأثير على الإطلاق في التوازن العسكري خلال السنوات الأربع المقبلة أو نحو ذلك. وفي كل الأحوال، فان من مصلحة واشنطن الاهتمام بوضعها في الخليج وإبقائه منفصلاً قدر الإمكان عن المأزق العربي - الإسرائيلي. إلى جانب ذلك، فإن النفوذ العسكري الأمريكي في الكويت يخدم مصالح إسرائيل بشكل أفضل بكثير من النفوذ الفرنسي. لذا فانه الموافقة على بيع طائرات (F-4) الى الكويت امر مرغوب فيه. ومع ذلك، فان كيسنجر لم يعطي رأيه في المذكرة، بل كتب في اعلاها: "**دعني أفكر**". وطلب عرض الموضوع عليه مرة اخرى في وقت لاحق[74].

بدى واضحاً ان بيع طائرات (F-4) الى الكويت تسبب بقلق كبير لصناع القرار في واشنطن، فأثناء اتصاله هاتفياً بكيسنجر في 29 ايار 1973، اوضح القائم بأعمال وزير الخارجية كينيث راش Kenneth Rush، ان بيع طائرات (F-4) إلى الكويت تعدَّ مسألة مهمة جداً بالنسبة لواشنطن، وهو يتفهم ان الإسرائيليون معارضون لذلك. الا ان واشنطن تحتاج حقاً إلى بيع هذه الطائرات الى المملكة العربية السعودية والكويت، للحفاظ على الاستقرار في الخليج العربي. وبدوره فقد اوضح كيسنجر بانه تلقى "**للتو شكوى عنيفة من الإسرائيليين بشأن البيع للسعودية**". وبعدما جادل كيسنجر بان الكويتيون والسعوديون يمكن ان يستخدموا تلك الطائرات ضد الاسرائيليون، بين راش بانه ليس لديهم نية للقيام بذلك. كما انهم لن يبيعوا تلك الطائرات الى أي دولة اخرى. وفي نهاية المكالمة اكد كيسنجر بان

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

واشنطن لن تتراجع عن قرار بيع تلك الطائرات الى السعوديين، ومن المؤكد أنها سنمضي قدماً في عملية بيعها للكويتيين[75].

كانت إسرائيل بالطبع الأكثر معارضة لصفقة السلاح هذه، ممثلة بوزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان، ووزير الدفاع موشيه ديان. اذ زعم كلاهما في 1 حزيران 1973، أن امتلاك دول الخليج لهذه الأسلحة من شأنه أن يخل بتوازن القوى في الشرق الأوسط. وذهب موشيه ديان إلى أبعد من ذلك للتعبير عن مخاوفه بشأن إمكانية نقل هذه الأسلحة إلى مصر، مما قد يؤدي إلى سيناريو في السنوات العشر المقبلة بأن تكون إسرائيل "**محاطة**" بوضع عسكري جديد ومختلف. ولتهدئة الإسرائيليون اشار في ذلك اليوم المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، بول هير .Paul J Hare، الى ان الولايات المتحدة ملتزمة بالحفاظ على أمن إسرائيل، وأكد على أن: "**أي مبيعات عسكرية لإيران أو المملكة العربية السعودية أو الكويت ستأخذ في الاعتبار بشكل كامل سياستنا طويلة الأمد لدعم الأمن الإسرائيل. لن نقوم بأي مبيعات عسكرية من شأنها أن تعرض الأمن الإسرائيلي للخطر**"[76]. وهذا كان مؤكداً طبعاً، لان الاتصالات والمناقشات السابقة بين اعضاء الحكومة الامريكية بينت ان امتلاك الدول العربية لتلك الطائرات، لن يكون له تأثير عسكري حاسم، ولن يرجح كفة القوة العسكرية للدول العربية على حساب اسرائيل.

كما احتج عضو مجلس النواب الامريكي سيدني ييتس Sidney R. Yates، اثناء اجتماع مجلس النواب في 4 حزيران 1973، على قرار الادارة الامريكية بيع طائرات (F-4) إلى المملكة العربية السعودية، ونيتها فعل الشيء ذاته مع الكويت، وتسال فيما اذا كان ذلك يشير إلى تغيير في دعم الولايات المتحدة لاستمرار وجود إسرائيل وقوتها؟ واضاف "**لسوء الحظ**"، سيكون له هذا التفسير في الشرق الأوسط، وحتى لو لم تتم عملية البيع هذه الآن "**وآمل أن لا تتم**" فسيحدث بعض الضرر، لأن الإعلان نفسه سيثير التساؤلات. وان المملكة العربية السعودية والكويت من أكثر الدول عداوة لإسرائيل. وإن إتاحة تلك الطائرات لهما سيغير بشكل جذري ميزان القوى في الشرق الأوسط[77].

كان على الادارة الامريكية تقديم توضيح الى الكونغرس الامريكي بشأن نيتها تصدير طائرات (F-4) الى الكويت، وهذا ما فعله جوزيف سيسكو في بيانه أمام الكونغرس في 6 حزيران 1973، والذي ايد فيه سياسة الولايات المتحدة العسكرية تجاه الكويت. وبين إن استعداد الولايات المتحدة لمساعدة الكويت في تعزيز دفاعاتها العسكرية يقوم على الرغبة في تثبيط الضغط السياسي والتهديد العسكري الفعلي من العراق، وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في الكويت، وضمان استمرار قدرة الاخيرة على البقاء بوصفها مورداً عالمياً رئيساً للنفط. واشار الى ان الادارة الامريكية لم تصدر أي رد محدد على الطلب الكويتي للحصول على طائرات (F-4)، وان هذه المسألة ما زالت قيد الدراسة[78].

كذلك دعم وزير الدفاع الامريكي بالوكالة وليام كليمنتس في 14 حزيران 1973، بيع طائرات (F-4) إلى المملكة العربية السعودية والكويت، بداعي ان عملية البيع ستكون بادرة للحفاظ على العلاقات الممتازة مع الدول العربية المنتجة للنفط، وتعزز المصالح التجارية معها، وتزيد من قوتها العسكرية لكي تكون قادرة على مواجهة الدور السوفيتي المتزايد في المنطقة، لا سيما في أعقاب معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية - العراقية الموقعة عام 1972، علاوة على ذلك، فأنها سترفد ميزانية الدفاع الامريكية بعوائد كبيرة[79].

كان على الادارة الامريكية البت في مسالة بيع طائرات (F-4) الى الكويت، لذا اقترح موظفو مجلس الامن القومي على كيسنجر في 30 تموز 1973، اخطار الحكومة الكويتية بان حكومة الولايات المتحدة مستعدة ان تبيع لها طائرات مناسبة ومتفق عليها بشكل متبادل. وسيتم اختيار تلك الطائرات على أساس التجربة الكويتية لها، وبما يتفق مع التوصيات الأمريكية فيما يتعلق بتدريب الطيارين والصيانة الضروريين لتزويد الكويت بالقدرة

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

على استيعاب طائرات متطورة. وبعد موافقة كيسنجر على المقترح[80]. ارسلت وزارة الخارجية الامريكية في 3 اب 1973، برقية الى سفارتها في الكويت طلبت فيها ابلاغ الحكومة الكويتية أن الحكومة الامريكية مستعدة لتقديم طائرات لها، على وفق ما ورد في مقترح مجلس الامن القومي اعلاه[81].

لم تعترض الحكومة الكويتية على المقترح الامريكي، بل ارسلت في منتصف اب 1973، فريق عسكري برئاسة العقيد في الجيش الكويتي علي مؤمن لزيارة الولايات المتحدة والاطلاع على انواع معينة من الطائرات[82]. وبعد تقييم الفريق لطائرات (F5E) و (A7) الامريكية، توجه الى فرنسا للاطلاع على طائرات ميراج اف 1 (Mirage F 1). ثم زار الفريق بريطانيا من اجل اجراء تقييم لطائرات جاكوار (Jaguar). وعلى الرغم من ان الفريق لم يطلب نوع محدد من الطائرات التي تم تقييمها، الا انه طلب من حكومات الدول الثلاثة تقديم عروض للحكومة الكويتية تتضمن الطائرات التي تم معاينتها[83].

وفي تطور خطير هاجمت سوريا ومصر اسرائيل في 6 تشرين الأول 1973، وقد ساهمت في هذه الحرب بعض الدول العربية سواء بالدعم العسكري أو الاقتصادي. كما تدخل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة[84]، لتعويض خسائر الأطراف المتحاربة، فمد الاتحاد السوفيتي جسراً جوياً لكل من مصر وسوريا، على حين مدت الولايات المتحدة جسراً جوياً لإسرائيل[85]. ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الكويتية أرسلت لواء اليرموك، الذي كان متمركزاً على الحدود المصرية منذ عام 1967، للقتال بجانب القوات المصرية. كما ارسلت قوة الجهراء للقتال مع القوات السورية. فضلاً عن ذلك، ادى سلاح الجو الكويتي دوراً حيوياً وقام بنقل الإمدادات إلى القوات المتمركزة على الجبهات العربية خلال الحرب[86].

لم تكتفِ الكويت بهذا، بل ابدت موقفاً اخراً كان له تداعياته الخطيرة على الصراع العربي - الاسرائيلي، اذ دعت الحكومة الكويتية في 9 تشرين الاول 1973، الى عقد اجتماع طارئ للدول العربية المنتجة للنفط، من اجل دراسة امكانية استخدام سلاح النفط في المعركة، ووضع استراتيجية عربية دقيقة للإضرار بأكبر قدر ممكن بمصالح الدول المساندة لإسرائيل وخاصة الولايات المتحدة[87]. وقد اثبتت تطورات الاحداث ان تقديرات مجلس الأمن القومي الامريكي "**المتفائلة بشكل عام لنتائج القتال قد تكون خاطئة في مجالات رئيسة عدة**". وهذا ما اشارت اليه صراحة مذكرة المجلس الصادرة في اليوم نفسه، التي اكدت ان اسرائيل تكبدت "**خسائر فادحة**". وان على واشنطن مواجهة بعض القرارات الصعبة، بما فيها دعوة الحكومة الكويتية استخدام الحظر النفطي على الولايات المتحدة وحلفائها، ليكون جزءاً من المعركة مع اسرائيل[88]. وبهذا دق ناقوس الخطر في اذهان الاوساط الامريكية، وكان على واشنطن التحرك سريعاً لتدارك الموقف، ومنع الدول العربية من الاقدام على حظر النفط عن الغرب، مع الاخذ بالاعتبار صعوبة ترك واشنطن لإسرائيل دون تقديم مساعدات عسكرية لها.

وبحضور الرئيس نيكسون، ووزير الخارجية ومستشار الامن القومي هنري كيسنجر، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا جوزيف سيسكو، وعضو مجلس الامن القومي الامريكي وليام كوانت William B. Quandt، استضافة واشنطن في 17 تشرين الاول 1973، وزير الخارجية السعودي عمر السقاف، ووزير الخارجية المغربي أحمد الطيبي بنهيمة، ووزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد، ووزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. وبعد ان رحب الرئيس نيكسون بالوفد الزائر، بدأ السقاف حديثه بالإشارة الى انه سيتحدث نيابة عن وزراء الخارجية العرب الحاضرين، الذين يمثلون وجهات نظر متوافقة لثمانية عشر دولة عربية. واوضح ان للولايات المتحدة جهود مضنية من أجل السلام في جميع أنحاء العالم، وأن العرب ليس لديهم مشاعر سيئة تجاه لواشنطن وليسوا اعداء لها، الا انهم لا يقبلون باحتلال أرضهم. وهم يقاتلون اسرائيل لاستعادة ما احتلته بالقوة. وكل ما يريده العرب هو أن تأخذ الولايات

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

المتحدة بعين الاعتبار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما فعلت في الماضي، وتحث إسرائيل على استعادة الاراضي التي استحوذت عليها عام 1967. مؤكداً على ان مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل تُعدَّ معاداة للعالم العربي[89].

ومن ناحيته اشار الرئيس نيكسون الى ان دول عدة في الشرق الأوسط تنظر إلى الإمدادات الأمريكية لإسرائيل على انها تأييد لها، ومن ثم يهاجمون الولايات المتحدة. الا ان الادارة الامريكية حاولت تجنب الحرب قبل أن تبدأ. كما حاولت بمجرد اندلاعها تجنب تأجيجها، خاصة في اتصالاتها مع الاتحاد السوفيتي، الذي اقام جسراً جوياً ومد العرب بالمساعدات العسكرية، الامر الذي فرض على واشنطن مساعدة اسرائيل عسكرياً للحفاظ على التوازن. وأنه بمجرد التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي، سيتم قطع المساعدات العسكرية عن اسرائيل. وان واشنطن ترغب بان تشمل التسوية الانسحاب الإسرائيلي الى حدود عام 1967، لكن لا جدوى من تقديم التزامات لا يمكن الوفاء بها. ولن يكون من السهل إقناع إسرائيل بذلك. واختتم الرئيس حديثه بالقول انه سيعمل من أجل وقف إطلاق النار، ومحاولة التوصل إلى تسوية على أساس القرار (242)، ومن المهم جداً ضبط النفس حتى يحين ذلك الوقت[90].

وبعد ان تسال صباح الاحمد عما اذا كانت الولايات المتحدة مضطرة الى إمداد إسرائيل بالسلاح؟ اجابه الرئيس نيكسون بأن نقل السوفييت مساعدات عسكرية جواً لمصر وسوريا، تطلب من واشنطن مساعدة اسرائيل، وان اتخاذ هذه الإجراءات من أجل تمهيد الطريق لتسوية، ولكي يكون لواشنطن نفوذ على إسرائيل في المفاوضات المستقبلية. ولم يكن لدى واشنطن نية لجعل الجسر الجوي يمنح إسرائيل قدرة هجومية. وبعد ان ذكر صباح الاحمد ان العرب يدفعون ثمن الأسلحة التي يحصلون عليها. اجابه كيسنجر بان ذلك لا يمثل مشكلة اساسية، بل أن اخلال التوازن لصالح احد الاطراف المتصارعة سيزيد من فرص مشاركة القوى العظمى في الحرب. ولهذا السبب هناك حاجة ماسة لوقف إطلاق النار، لاسيما وان الإدارة الامريكية تواجه معارضة داخلية قوية، تطالب بتقديم دعم اكبر لإسرائيل[91].

ردا على قرار الولايات المتحدة بإمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدات العسكرية، أعلنت الدول الأعضاء في منظمة أوابك في 17 تشرين الاول 1973، عن تخفيض فوري في إنتاج النفط بنسبة 5 %، على أن يتبع ذلك تخفيضات شهرية متتالية بنسبة 5٪ حتى تنسحب إسرائيل إلى حدود عام 1967، واعادة الحقوق القانونية للفلسطينيين. وفي تطور متصل، رفعت الدول الخليجية الست الأعضاء في منظمة أوبك من جانب واحد أسعار النفط بنسبة 70 %، ليرتفع سعر البرميل من 3.01 دولار إلى 5.12 دولار. وفي اليوم التالي وأوضح وزير النفط والمالية الكويتي عبد الرحمن العتيقي للسفير الامريكي ستولتزفوس، بان الهدف من الأثر التراكمي لتخفيض الإنتاج النفطي هو أن يكون هناك حظر كامل على النفط المصدر الى الولايات المتحدة، ولإثبات أن منتجي النفط العرب جادين في ان يكونوا في الخط الأمامي في الحرب ضد إسرائيل[92].

بدأت الأزمة في العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية المصدرة للنفط تتفاقم على اثر طلب الرئيس نيكسون من الكونغرس في 19 تشرين الاول 1973، حزمة مساعدات بقيمة (2.2) مليار دولار، لدفع ثمن المعدات المرسلة عبر الجسر الجوي الى إسرائيل[93]. الامر الذي دفع الدول العربية في اليوم التالي، الى وقف جميع صادرات النفط إلى الولايات المتحدة[94].

حاولت الولايات المتحدة استمالة الكويت الى جانبها، فأثناء لقاءه بوزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد في 3 تشرين الثاني 1973، ذكر السفير ستولتزفوس بان سيسكو يرغب بزيارة الكويت لإجراء مناقشات مع المسؤولين الكويتيين حول التصدع الذي اصاب العلاقات بين الولايات المتحدة والكويت بسبب الصراع العربي – الاسرائيلي. الا ان صباح الاحمد اخبره بان "**سيسكو لن يكون مرحب به في الكويت**". وعلى الرغم من محاولة ستولتزفوس اقناعه بأهمية الزيارة بداعي انها ستوفر

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

فرصة للكويت للحث على آرائها على مستوى عالٍ، الا ان صباح الاحمد لم يبدِ أي تأثر بالموضوع. وقد وصف ستولتزفوس اللقاء بانه كان "**قاسياً**"، وانه في العادة، كانت مناقشاته مع صباح الاحمد تتم بشكل ثنائي، الا انه في هذا الاجتماع تواجد الحارس والسكرتير الخاص للوزير[95].

اربك موضوع حظر النفط كثيراً الولايات المتحدة، التي اخذت تفكر باستخدام كافة الاساليب الممكنة لردع الدول العربية عن الاستمرار فيه. اذ ناقش وزير الدفاع الامريكي جيمس شليزنجر[96] James R. Schlesinger، استخدام القوة العسكرية لتأمين امدادات نفط الشرق الأوسط اثناء اجتماع أعضاء مجموعة التخطيط النووي في حلف الناتو في المدة (5-8) تشرين الثاني 1973. وفي اجتماعه مع السفير البريطاني في واشنطن جورج بارينج George R. Baring، في 15 من الشهر نفسه، ذكر شليزنجر أن حكومة الولايات المتحدة تفكر بجدية في استخدام القوة العسكرية من أجل تأمين حقول النفط في الشرق الأوسط، بما في ذلك إطلاق قوات محمولة جواً للاستيلاء على حقول النفط في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، الا انها عدت ذلك الخيار "**ملاذاً أخيراً**"[97].

وبعد ان ايقن كيسنجر ان رفع الحظر النفطي لا يمكن ان يتحقق الا في حال انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها عام 1967، حاول ممارسة الضغط على الدول العربية، اذ اعلن في 21 تشرين الثاني 1973، بان الولايات المتحدة قد تتخذ اجراءات مضادة اذا ما استمر الحظر وبشكل غير عقلاني وغير محدود[98]. وعلى الرغم من ان تصريح كيسنجر كان موجه لكل الدول المشاركة بالحظر وليس للكويت وحدها، الا ان راشد الراشد استدعى السفير ستولتزفوس للاحتجاج على تصريحات كيسنجر، التي وصفها بانها "**غير ودية**"[99]. وبهذا فقد شهدت العلاقات الامريكية – الكويتية تصعيداً خطيراً لم يسبق له مثيل، لدرجة ان الاوساط السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة كانوا يفكرون باحتلال الاراضي الكويتية.

من جهة اخرى، قدم سيسكو مذكرة إلى كيسنجر في 23 تشرين الثاني 1973، ناقش فيها الطرق الممكنة لممارسة الضغط على الكويت لجعلها تتراجع عن قرار حظر نفطها على الغرب. وخلص إلى أن واشنطن لديها وسائل محدودة للغاية للقيام بذلك. اذ ان الولايات المتحدة ليس لديها برامج مساعدات اقتصادية أو عسكرية في الكويت. وعلى الرغم من أن اقتصاد الاخيرة، ربما أكثر من أي اقتصاد آخر في العالم، موجه نحو التجارة ويعتمد بشكل كامل تقريباً على استيراد السلع والخدمات، إلا أن حصة الولايات المتحدة البالغة 12٪ منه ليست مهمة للكويت. ويمكنها استبدال المواد الصناعية، والسلع الاستهلاكية والكميات والحبوب والمواد الغذائية المستوردة من الولايات المتحدة بغيرها من أوروبا واليابان. كذلك لن يكون لرحيل الخبراء والعاملين الامريكان في المجال النفطي في الكويت تأثير كبير على الاقتصاد أو العمليات النفطية في البلاد. اذ ان هناك خمسة أو ستة رجال نفط أمريكيين فقط في مناصب تنفيذية رئيسة. لذلك، فان أي ضغط تمارسه الولايات المتحدة على الكويت، لن يكون له تأثير بخلاف زيادة شعور الكويتيون بالغضب والإحباط بشأن سياسة واشنطن تجاههم[100].

عقدت منظمة اوبك اجتماعاً اخراً في الكويت في 8 كانون الاول 1973، واصدرت قرارات عدة تضمنت: انه في حال انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، على وفق لجدول زمني، تضمنه الحكومة الامريكية، فسيتم انهاء الحظر النفطي المفروض على الولايات المتحدة. وعند الاتفاق على الجدول الزمني للانسحاب، يجتمع وزراء النفط العرب للاتفاق على جدول زمني للعودة إلى مستويات الإنتاج التي كانت في ايلول 1973. كما تقرر امداد الدول الإفريقية والإسلامية "**الصديقة**" بالنفط، حتى لو كان ذلك يعني زيادة الإنتاج، بشرط عدم إعادة تصديره إلى الدول المحظورة[101].

ومن اجل مواصلة الضغط العربي على الولايات المتحدة، اجتمعت منظمة اوبك مرة اخرى في الكويت في المدة (24-25)

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

كانون الاول 1973، وقررت زيادة إنتاج النفط العربي بنسبة 10% للمساعدة في تلبية احتياجات اليابان ومختلف الدول الأوروبية مع استمرار الحظر المفروض على الولايات المتحدة. وقد طلب الرئيس نيكسون في رسالته إلى الرئيس المصري محمد انور السادات[102] في 28 من الشهر نفسه، إنهاء التمييز ضد الولايات المتحدة، الذي يمثله الحظر النفطي. وبين ان القرار الاخير لمنظمة اوبك وضع الادارة الامريكية في موقف صعب، لأنه يشكل استمراراً لسياسة التمييز ضد الولايات المتحدة. وأنه من الضروري أن تكون الولايات المتحدة في وضع يمكنها من الانخراط بطريقة إيجابية خالية من الضغوط الخارجية، حتى تتمكن من اداء دور رئيس وحاسم في مفاوضات السلام الجارية آنذاك في جنيف[103].

استمرت الولايات المتحدة في اظهار تصريحاتها المستفزة ضد الدول العربية المشاركة في الحظر، اذ اعلن وزير الدفاع شليزنجر في 7 كانون الثاني 1974، أن الدول العربية تخاطر بإمكانية استخدام القوة ضدها إذا ما تمادت بفرض القيود على صادراتها النفطية. لكنه عبر عن اعتقاده أن منتجي النفط أدركوا المشكلة ولن يدفعوا بها إلى هذا الحد[104]. ورداً على تصريحات شليزنجر، اعلنت الحكومة الكويتية بانها ستحرق ابارها النفطية، اذا ما استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية لاحتلال منابع النفط الكويتية[105].

ادركت الولايات المتحدة بان التلويح باستخدام القوة العسكرية ضد الدول العربية لن يجدي نفعاً، لذا واصلت الدبلوماسية الامريكية عملها لإيجاد حل سلمي للصراع العربي – الاسرائيلي. وبعد ان نجح كيسنجر في 17 كانون الثاني 1974، بعقد اتفاق بين مصر واسرائيل بخصوص فض الاشتباك بين قواتهم حول قناة السويس[106]، ابلغ الرئيس السادات في 19 كانون الثاني 1974، الرئيس نيكسون أنه أرسل مبعوثاً خاصاً إلى ملك المملكة العربية السعودية فيصل بن عبد العزيز[107]، ودول عربية أخرى، وأنه نتيجة لهذه الزيارة، وافقت المملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة والبحرين على رفع الحظر النفطي. واعرب عن اعتقاده بان نيكسون يمكنه أن يذكر في خطاب حالة الاتحاد[108] امام الكونغرس المقرر في 30 من الشهر نفسه، أن الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة "**قد تم رفعه**". واضاف السادات أن الكويت تأمل في أن يذكر نيكسون في خطابه أن الولايات المتحدة ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار رقم (242). وفي 28 من الشهر نفسه، ابلغ رئيس الاستخبارات العامة السعودية كمال أدهم، مستشار الامن القومي ووزير الخارجية الامريكي كيسنجر أنه من أجل إرضاء الكويتيين، الذين "**شككوا في التزام نيكسون الشخصي، يجب على نيكسون**" إدراج الجملة الاتية في خطابه" : "**تنعكس الثمار الأولى لهذا الالتزام في اتفاق فك اشتباك القوات الموقع يوم الجمعة الماضي، والذي بموجبه تنسحب القوات الإسرائيلية إلى سيناء كخطوة أولى نحو تسوية سلمية نهائية وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم (338)** [109] **و (242)**". وقد اكد ادهم ان مصطلح "**الخطوة الأولى**" تشير الى أن الولايات المتحدة لا تخشى وصف فك الارتباط على أنه مجرد بداية لعملية ستستمر حتى يتم تنفيذ القراران اعلاه بالكامل[110].

اوضح الرئيس نيكسون في خطابه امام الكونغرس في 30 كانون الثاني 1974، ان الولايات المتحدة ادت دور نشط في المساعدة على تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن رقم (242) و (338). وان "**الخطوة الأولى في العملية هي فك الارتباط بين القوات المصرية والإسرائيلية التي تجري الآن**". وبسبب هذا التطور، فانه تلقى تأكيدات من خلال اتصالاته الشخصية مع "**القادة الودودين**" في منطقة الشرق الأوسط، بأنه سيتم الدعوة لعقد اجتماع عاجل في المستقبل القريب لمناقشة رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة[111]. يتضح مما تقدم ان الدول العربية كانت تمتلك زمام المبادرة في الصراع العربي مع اسرائيل، واستطاعت بالفعل الضغط على الولايات المتحدة، لدرجة ان

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

دولة بحجم ومكانة الكويت اوجبت على الرئيس نيكسون ما ينبغي عليه قوله امام الكونغرس.

ومع ذلك، فان الكويت لم تبدِ تقبلها لما اعلنه الرئيس نيكسون، اذ صرح صباح الاحمد في 2 شباط 1974، أنه لم يكن على علم بأي اجتماع وشيك بشأن الحظر النفطي، ولم ير حاجة لأي تغيير في الموقف العربي حتى تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. الامر الذي اثار حفيظة واشنطن، ففي اليوم نفسه أعرب كيسنجر عن "**قلقه الشديد**"، لما ستؤول اليه الامور، واشار إلى أن خطاب نيكسون كان "**صادقاً ودقيقاً**" واعطى ضمانات بتسوية عادلة وشاملة في الشرق الاوسط، وأن تصريحات وزير الخارجية الكويتي لا يمكن تفسيرها إلا على أنها محاولة لثني الدول العربية الأخرى عن تطبيع علاقاتهم الاقتصادية مع الولايات المتحدة، "**وهي محاولة نجدها غير مناسبة على الإطلاق**"[112].

من جهة اخرى، ابدى السفير الامريكي في جدة جيمس أكينز James E. Akins، اثناء مع التقى وزير الخارجية السعودي عمر السقاف في 3 شباط 1974، امتعاضه من تصرفات وتصريحات بعض المسؤولين العرب، وشدد على أن هناك فرصة حقيقية للسلام في الشرق الأوسط للمرة الأولى منذ 20 عاماً، ويجب ألا يسمح بتبديدها من خلال تصرفات الجزائر قصيرة النظر، وصخب وزير خارجية في الكويت. وعلى الرغم من توضيح السقاف إن المملكة العربية السعودية اتصلت بدول عربية عدة، ولم تجد أي دعم للاقتراح السعودي برفع المقاطعة النفطية باستثناء قطر ومصر. اذ ان معظم الدول العربية بما فيها الكويت تتفق مع الرئيس السوري حافظ الأسد[113] على أنه لا يمكن تنفيذ هذا الإجراء حتى يبدأ فك الاشتباك في مرتفعات الجولان. الا ان أكينز لم يتقبل ما طرحه السقاف، واشار الى ان المملكة العربية السعودية في موقع قوي للغاية، ولا ينبغي أن تطلب من الكويت وأبو ظبي والجزائر الموافقة على مقترحاتها، بل "**يجب أن تخبرهم بما يجب عليهم فعله**"[114].

بذل كيسنجر مزيداً من الجهود الدبلوماسية واستئناف رحلاته المكوكية بين اسرائيل والعرب، وفي ٢ آذار 1974، توقف في السعودية ليُطلع الملك فيصل على اخر التطورات، والتباحث معه حول الاعداد لعقد اتفاق لفك الاشتباك بين سوريا واسرائيل مماثل للاتفاق المصري - الاسرائيلي. وبعدما رأت المملكة العربية السعودية ضرورة التجاوب مع النوايا الحسنة المعلنة من الولايات المتحدة الأمريكية، دعت بمعية مصر الدول العربية المنتجة لنفط الى عقد اجتماع في طرابلس يومي (13-14) آذار 1974، لإنهاء الحظر النفطي. الا دعوتها باءت بالفشل، لذا هددت المملكة العربية السعودية بالانسحاب من منظمة أوبك، في حال اصرار الدول العربية على موقفها. الامر الذي نتج عنه اتخاذ قرار رفع الحظر وتصدير النفط الى الولايات المتحدة في اجتماع وزراء النفط الذي عقد في فيننا في 18 اذار 1974[115].

وبهذا فقد انتهت مرحلة مهمة وحساسة من العلاقات بين الولايات المتحدة والكويت، شهدت احداث وتطورات عدة، مثل الصراع العربي – الاسرائيلي محوراً اساسياً فيها. لذلك فان العلاقات بين الجانبين تأثرت كثيراً بالقضايا الدولية والاقليمية، والتي كان لها الدور ايضاً في فتح صفحة اخرى من العلاقات الامريكية – الكويتية، التي شهدت تطوراً كبيراً بعد عام 1974، اذ لم تكن الاحداث الاقليمية بعيدة عن ذلك المشهد، بدءً من قيام الثورة الاسلامية في ايران عام 1979، ومروراً بالحرب العراقية - الايرانية (1980- 1988)، حتى بلغت اوجها عند احتلال العراق للكويت عام 1990.

الخاتمة:

مثلت التوجهات الامريكية نحو الكويت لإنشاء علاقات معها في المدة (1971-1974)، احد اوجه الصراع بين القوى العظمى للسيطرة وكسب مناطق نفوذ في منطقة الخليج العربي، والتي تعد واحدة من اكبر مناطق العالم امتلاكاً لمصادر الطاقة. اذ ادركت الولايات المتحدة ان التواجد السوفيتي في الخليج العربي سيهدد امدادات النفط الى الغرب، ومن ثم سيكون له افضلية

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

في صراعه مع المعسكر الغربي، وبخاصة ان حدود الكويت الشمالية كانت عرضه لتهديد العراق المنضوي تحت مظلة الاشتراكية.

وفي المقابل، اتبعت الكويت سياسة خارجية غلب عليها طابع الحياد، اذ حاولت البقاء بعيداً عن الصراعات الاقليمية والدولية، وفضلت الوقوف على نفس المسافة تقريباً من المعسكرين الغربي والشرقي. وعلى الرغم من ان كل المعطيات والدلائل كانت تشير الى ان الكويت لها ميول اكثر نحو الغرب، الا انها احتفظت بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي ايضاً. الامر الذي لم يحُل دون ارتماء الكويت في احضان الولايات المتحدة فحسب، بل انها كانت حذرة جداً في تعاملاتها مع الاخيرة.

على الرغم من صعوبة المقارنة بين الجانبين في نواحي عدة، اذ ان الولايات المتحدة دولة عظمى ولها نفوذها وسطوتها على بقاع واسعة من العالم، على حين ان الكويت دولة استقلت حديثاً، ولم يكن لها ذلك التأثير في المجتمع الدولي، الا ان ما لوحظ على طبيعة العلاقات بين البلدين، ان الولايات المتحدة هي من كانت تحاول دوماً كسب ود الكويت، وتسعى لتوثيق العلاقات معها، ولم يكن ذلك بسبب المصالح الاقتصادية فحسب، بل ان ربط الكويت بأمن الولايات المتحدة القومي كان له تأثير ايضاً.

كانت نتيجة الظروف والمتغيرات الدولية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً، لجوء الكويت الى الولايات المتحدة والغرب من اجل تعزيز ترسانتها العسكرية بالأسلحة والمعدات، وتدعيم وضعها الامني داخلياً وخارجياً. لاسيما بعد الضغوطات التي تعرضت لها من العراق. الا ان سياسة التسليح التي اتبعتها الكويت آنذاك، ومحاولة تنويع مصادر اسلحتها من دول عدة، كان لها دوراً في بطئ المفاوضات وعقد الصفقات مع الجانب الامريكي.

واخيراً، مثل الوجود الاسرائيلي في الشرق الاوسط عقبة كداء احالت دون الارتقاء بمستوى العلاقات الامريكية – الكويتية، وبخاصة في الجانب العسكري. اذ ابدت الكويت في مناسبات عدة امتعاضها من السياسة الامريكية الداعمة لإسرائيل على حساب الدول العربية. وفي المقابل عارضة اسرائيل بقوة توريد الطائرات الامريكية المتطورة الى الكويت، خشية من استخدامها ضدها. وهو ما انعكس بشكل سلبي على علاقات واشنطن بالكويت، والتي وصلت الى ادنى مستوياتها على اثر اندلاع الحرب بين العرب واسرائيل في تشرين الاول 1973، ووقوف الولايات المتحدة الى جانب الاخيرة، الامر الذي دفع الدول العربية الى حظر النفط عن الولايات المتحدة والدول الغربية المساندة لإسرائيل، ولم تنتهِ تلك الازمة الا في عام 1974.

الهوامش:

(1) خضر عباس عطوان، انعام عبد الرضا سلطان، العلاقات الأمريكية الكويتية بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 50، 2017، ص 19.

(2)Chookiat Panaspornprasit, US-Kuwaiti Relations, 1961–1992, An uneasy relationship, London, 2005, P.40

(3) عبد الرحمن سالم العتيقي: ولد في الكويت في 15 نيسان 1928. تلقى تعليمه في المدرسة المباركية. ثم عيّن مشرفاً على مناطق التنقيب في شركة النفط من بين عامي (1945 – 1949). التحق في خدمة الشرطة عام 1949، إذ عمل سكرتيراً لأمير الكويت صباح السالم الصباح، كما عيّن في عام 1959 مديراً لدائرة الصحة. اصبح اول سفير لبلاده في الولايات المتحدة (1962-1963). كما شغل منصب وكيل وزارة الخارجية عام 1963. بعدها عيّن وزيراً للمالية والنفط بين عامي (1967-1975)، ثم وزيراً المالية (1975 – 1978). صدر مرسوم أميري عام 1981 بتعيينه مستشاراً للأمير جابر الأحمد. توفي عام 2020. للمزيد من التفاصيل يراجع: صحيفة الانباء، الكويت، العدد 15878، 13 حزيران 2020، ص 11.

(4)Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, June 2, 1962, NO.286, Foreign Relations of the United States, 1961–1963, VOL. XVII, NEAR EAST, 1961–1962, United States Government Printing Office, Washington, 1994, Footnote 1,2, PP. 702-703. (Hare after Will be Cited as : F.R.U.S.).

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

(5) Evon Babcock and Others, The 25th Anniversary of the Liberation of Kuwait: A Look at the History, Evolution, and Future of the US-Kuwaiti Relationship, U.S.,2017, P. 4.

(6) خضر عباس عطوان، انعام عبد الرضا سلطان، المصدر السابق، ص 20.

(7) وليام روجرز: محامي وسياسي أمريكي. ولد في نيويورك في 23 حزيران 1913. اكمل دراسته بجامعة كولجيت وكلية الحقوق في كورنيل عام 1937. دخل البحرية الامريكية عام 1942 وخدم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. انتقل إلى واشنطن عام 1947 وعمل مع لجنة التحقيق في الحرب بمجلس الشيوخ. عمل بعدها في إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور نائباً للمدعي العام (1953-1957)، واصبح مدعياً عاماً (1957-1961). عاد إلى ممارسة القانون الخاص حتى تم تعيينه مندوباً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة عام 1965. وعندما أصبح نيكسون رئيساً، عين روجرز وزيراً للخارجية (1969- 1973). بعدها عاد روجرز إلى ممارسة المحاماة في واشنطن. توفي بسبب قصور في القلب في 2 كانون الثاني 2001 في بيثيسدا بولاية ماريلاند. للمزيد من التفاصيل براجع:

Mitchell K. Hall, Historical Dictionary of the Nixon-Ford Era, U.S.A., 2008, P. 175 .

(8)ريتشارد نيكسون: الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة (1969-1974). ولد بولاية كاليفورنيا في 9 كانون الثاني 1913. تخرج من كلية ويتير بكاليفورنيا عام 1934، ومن كلية الحقوق بجامعة ديوك في دورهام بولاية نورث كارولينا عام 1937. تم انتخابه عضواً في مجلس النواب الأمريكي عام 1946. كما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ الامريكي عام 1950. اصبح نائباً للرئيس الامريكي دوايت أيزنهاور (1953-1961). توفي في نيويورك يوم 22 نيسان 1994. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica , Cited in: https://www.britannica.com/biography/Richard-Nixon.

(9)Memorandum From K. Wayne Smith of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, January 3, 1971, NO. 92 , Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972; Jordan, September 1970, Government Printing Office, Washington, 2008, P. 287.

(10)هنري كيسنجر: ولد في 27 ايار 1923 في المانيا. هاجرت عائلته إلى الولايات المتحدة عام 1938 هرباً من الاضطهاد النازي لليهود. أصبح مواطناً متجنساً عام 1943. خدم في الجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية، وفي الحكومة العسكرية الأمريكية بعد الحرب في المانيا. وبعد تركه الخدمة، التحق بجامعة هارفارد، حيث حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1950، ودكتوراه عام 1954. اصبح مستشاراً لمجلس الأمن القومي بين عامي (1969-1975)، كما شغل منصب وزيراً للخارجية (1973 - 1977). حصل عام 1973 على جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع لو دوك ثو من شمال فيتنام لجهودهما في التفاوض على تسوية سلمية لحرب فيتنام. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica , Cited in: https://www.britannica.com/biography/Henry-Kissinger.

(11)Memorandum From K. Wayne Smith of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, January 3, 1971, NO. 92 , Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, PP. 287-288.

(12)Memorandum From the Acting Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Eagleburger) to Secretary of Defense Richardson, Washington, February 15, 1973, NO. 1, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, Documents on the Middle East Region, 1973–1976, Government Printing Office, Washington, 2019, P. 1.

(13)Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., P. 53.

(14) جون والش: دبلوماسي امريكي. ولد في الولايات المتحدة عام 1918. عين سفيراً فوق العادة ومفوضاً للولايات المتحدة في الكويت في 19 ايلول 1969، وقدم أوراق اعتماده في 5 تشرين الثاني 1969. انتهت مهمته وعاد الى بلاده في 19 كانون الاول 1971. توفي عام 2008. يراجع:

https://history.state.gov/departmenthistory/people/walsh-john-patrick.

(15) صباح السالم الصباح: ولد في الكويت عام 1913. تولى رئاسة دائرة البوليس (1939-1959). اصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية (1961-1963)، ثم رئيساً للوزراء (1963-1965). خلف شقيقة عبدالله في تولي امارة الكويت عام 1965. توفي عام 1977. للمزيد يراجع: عبد الوهاب الكيالي

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

وآخرون، موسوعة السياسة، ج 3، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ص 550.

(16)Telegram From the Under Secretary of State (Irwin) to the Department of State, Kuwait, January 20, 1971, NO. 78, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969–1974, Government Printing Office, Washington, 2011, PP.194-195.

(17) سلم إروين نسخ متطابقة من هذه الرسالة إلى شاه ايران والملك فيصل خلال بعثته إلى إيران والمملكة العربية السعودية، التي سبقت زيارته للكويت بأيام. يراجع:

Letter From President Nixon to Mohammad Reza Pahlavi, Shah of Iran, Washington, January 16, 1971, NO.72, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXXVI, PP. 179 - 180.

(18)Telegram From the Under Secretary of State (Irwin) to the Department of State, Kuwait, January 20, 1971, NO. 78, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXXVI, P. 194 – 195.

(19) Ibid, PP. 195-196.

(20)Ibid, PP. 196 - 197.

(21)Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State, London, March 19, 1971, NO. 2491, PP. 1-3.

(22)Telegram From the Department of State to the Embassies in the United Kingdom, Saudi Arabia, and Kuwait, Washington, April 13, 1971, NO. 97, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, PP. 310-311.

(23) سبيرو أغنيو: ولد بولاية ماريلاند عام 1918. التحق بجامعة جونز هوبكنز عام 1937، الا انه ترك دراسته بسبب الحرب العالمية الثانية والتحق في الجيش عام 1941، وقاتل في المسرح الأوروبي ووصل إلى رتبة نقيب. اكمل دراسته بعد الحرب، وتخرج من كلية الحقوق بجامعة بالتيمور في عام 1947. اصبح حاكماً لولاية ماريلاند عام 1966، وفي عام 1968 اختاره الرئيس نيكسون ليكون نائباً له. استقال من منصبه في 10 تشرين الأول 1973. توفي عام 1996. للمزيد يراجع:

Mitchell K. Hall, Op.Cit., PP. 3-4.

(24)Quoted in: Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., PP. 51 , 151.

(25)Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, Kuwait, November 17, 1971, NO. 108, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, Footnote 2, P. 344.

(26) مبارك العبد الله الصباح: ولد في الكويت عام 1934. وهو الابن الثالث للشيخ عبد الله الجابر الصباح. انضم إلى الجيش الكويتي عام 1953، بعد تخرجه من أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية في بريطانيا، وشغل منصب نائباً لقائد الجيش الكويتي في رئاسة الشيخ عبد الله المبارك الصباح، ثم شغل منصب رئيس هيئة الأركان العامة بين عامي (1963-1980). توفي عام 1987. يراجع: موسوعة الكويت على الموقع:

http://www.kuwaitencyclopedia.com/Personal_Info.aspx?Id=3403.

(27) سعد العبد الله السالم الصباح: ولد في الكويت عام 1930. وبعد ان أكمل تعليمه في المدرسة المباركية، تم تعيينه في دائرة الشرطة العامة عام 1949. ونظراً إلى كفاءته تم ايفاده الى المملكة المتحدة لدراسة علوم الشرطة في كلية هاندن العسكرية وعاد عام 1954، ليتولى منصب نائب رئيس الشرطة والأمن العام. وفي عام 1961 تم تعيينه رئيسا للشرطة، ثم وزيراً للداخلية عام 1962. عين وزيراً للداخلية والدفاع بين عامي (1965-1978). واصبح ولياً للعهد عام 1978، ثم رئيساً للوزراء (1978-2003). تقلد امارة الكويت في 15 كانون الثاني 2006، وتم عزله عن الحكم من البرلمان الكويتي بسبب ظروفه الصحية في 24 من الشهر نفسه. توفى عام 2008. للمزيد من التفاصيل يراجع: صحيفة الجريدة، الكويت، العدد 303، السنة الاولى، 14 ايار 2008، ص 1-2.

(28)Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, Kuwait, November 17, 1971, NO. 108, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, PP. 344 – 347.

(29)Telegram From the Departments of State and Defense to the Embassy in Kuwait, Washington, December 10, 1971, NO. 111, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, P.352.

(30) Ibid, PP. 325-353.

(31) وليام ستولتزفوس: دبلوماسي امريكي ولد في بيروت عام 1924. انتقل الى سوريا ودرس في حلب قبل أن يذهب إلى مدرسة الجالية الأميركية في بيروت حيث تعلم اللغة العربية والفرنسية في سن مبكرة. وفي سن الخامسة عشر سافر إلى الولايات المتحدة للانتساب في أكاديمية ديرفيلد، ثم في وقت لاحق في جامعة برينستون. وفي عام 1943، اصبح طياراً في سلاح الجو

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

الأمريكي. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية عاد إلى جامعة برينستون وانتسب في كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة. التحق في السلك الدبلوماسي منذ عام 1949، وعمل موظفاً في السفارات الامريكية في دول عدة بما فيها: مصر (1950 - 1952)، وليبيا (1952 - 1954)، والكويت (1954 - 1956)، وسوريا (1956 - 1957)، والسعودية (1957 - 1959)، واليمن (1959 - 1961)، واثيوبيا (1966 - 1968). اصبح سفيراً لبلاده لدى الكويت بين عامي (1972-1976). كما تم اعتماده سفيراً غير مقيم لدى سلطنة عمان وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة بين عامي (1972-1974). توفي عام 2015. للمزيد من التفاصيل يراجع: الموسوعة الحرة، ويكيبيديا. على الموقع: https://en.wikipedia.org/wiki/William_Stoltzfus.

(32)Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, Kuwait, March 16, 1972, NO. 114, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, PP. 359 – 360.

(33) كان من المقرر أن ترسل الحكومة الكويتية نتائج مراجعتها للتقرير إلى الولايات المتحدة في 27 حزيران 1972، الا انها لم ترسل رداً رسمياً على التقرير. Ibid, P. 359.

(34)K.R Singh, The Persian Gulf: Arms and Arms Control, The Strategic and Defence Studies Centre, Australia, 1981, P. 54.

(35)Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., P. 53.

(36)Memorandum From the Acting Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Eagleburger) to Secretary of Defense Richardson, Washington, February 15, 1973, NO. 1 , Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, Documents on the Middle East Region, 1973–1976, Government Printing Office, Washington, 2019, PP. 1-3.

(37)Telegram From the Department of State to the Embassy in Kuwait, Washington, May 24, 1972, NO. 115, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, PP. 361-362.

(38)صباح الاحمد الجابر الصباح: سياسي كويتي من عائلة آل صباح الحاكمة. ولد في الكويت عام 1929. تلقى تعليمه في المدارس الخاصة وفي مدرسة المباركية. ترأس عام 1961 دائرة الشؤون الاجتماعية، فضلاً عن دائرة المطبوعات والصحافة والنشر. عين عام 1963 وزيراً للإرشاد والإعلام، وفي العام نفسه تولى مسؤولية وزارة الخارجية. شغل من عام 1965 إلى 1967 منصب وزير النفط. وفي عام ١٩٧٨ عين وزيراً للداخلية ونائباً لرئيس الوزراء. شغل في الوزارة التي تشكلت في حزيران ١٩٨١ مناصب حكومية عدة في آن واحد هي: نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير الإعلام. يراجع: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج 3، ص 550.

(39)Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, Kuwait, June 15, 1972, NO. 116, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, PP. 362-364.

(40) Ibid, PP.364-365.

(41) جوزيف سيسكو: دبلوماسي وسياسي امريكي ولد عام 1919. عمل في الجيش وفي المخابرات المركزية قبل انضمامه لوزارة الخارجية عام 1951، وتخصص بشؤون الأمم المتحدة. ثم ترقى في السلم الإداري لوزارة الخارجية وعمل مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وشؤون جنوب آسيا (1969 - 1974)، ثم وكيلاً لوزير الخارجية للشؤون السياسية (١٩٧٤ – ١٩٧٩)، ورافق كيسنجر في جولاته في المنطقة العربية، وكان من مؤيدي وجهة النظر الصهيونية ومصدراً من مصادر معلوماتهم. عين بعد استقالته من وزارة الخارجية رئيساً للجامعة الأميركية في واشنطن. يراجع: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج3، ص 404.

(42)Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., PP. 52 , 151.

(43) تبنى مجلس الأمن القرار بالإجماع في 22 تشرين الثاني 1967، في جلسته رقم (1382). واعرب فيه عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الاوسط، واكد عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالحرب، والحاجة الى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان. كما طالب القرار بالاتي:

أ- انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في النزاع الاخير.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة اراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. للمزيد من التفاصيل ينظر: : وثائق الامم المتحدة:

Resolution 242 (1967) of 22 November 1967

(44)Paper Prepared by Harold Saunders of the National Security Council Staff, Washington, July 11, 1972, NO. 118, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, PP. 374-376.

(45) Ibid, P.376.

(46)Quoted in: Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., P. 52.

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

(47)Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, Kuwait, September 10, 1972, NO. 121, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, Footnote 2, P. 380.

(48) National Security Decision Memorandum 186 to The Secretary of State, The Secretary of Defense, Chairman of the NSC Under Secretaries Committee, US Military Supply Policy for the Lower Persian Gulf States and Oman, Washington, August 18, 1972.

(49)Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, Kuwait, September 10, 1972, NO. 121, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, PP. 380-381.

(50)Ibid, P. 381.

(51)Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, Kuwait, October 29, 1972, NO.123 , Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, P. 392.

(52)Ibid, PP. 392-393.

(53)Ibid, PP. 293-394.

(54) سلطان بن عبد العزيز: ولد في الرياض عام 1928. نشأ في كنف والده الملك عبد العزيز، وتربى تربية دينية وتعلم القران الكريم والعلوم العربية على يد كبار العلماء، ومنذ صغره اكتسب خبرة وحنكة سياسية من والده فأسند إليه رئاسة الحرس الملكي، ثم عينه أميراً على مدينة الرياض عام 1947، ثم عهد إليه منصب وزير الزراعة عام 1953، ثم وزيراً للمواصلات (1955 – 1960)، وفي عام 1962 اصبح وزيراً للدفاع والطيران. توفي في تشرين الأول 2011، اثر وعكة صحية. يراجع: محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية 1979-2011، عمان، 2013، ص81.

(55)Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, Kuwait, December 24, 1972, NO.126 , Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXIV, P. 398.

(56)Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., PP. 58 , 153.

(57)W. Andrew Terrill, Kuwaiti National Security and the US-Kuwaiti Strategic Relationship after Saddam , U.S., 2007, P. 21.

(58)Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, Kuwait City, March 20, 1973, NO. 31, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, PP. 173-175.

(59)Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, Kuwait City, March 29, 1973, NO. 32, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, PP. 175-177.

(60)Neil Partrick, Kuwait's Foreign Policy (1961-1977) Non-Alignment, Ideology and the Pursuit of Security, PhD International Relations, London School of Economics, August 2006, P.205.

(61)US Congress, The Persian Gulf, 1975: The Continuing Debate on Arms Sales, Hearings before the Special Subcommittee on Investigations of the committee on international relations house of representatives ninety-fourth congress first session, June 10, 18, 24, and July 29, 1975, Washington, 1976, P. 237.

(62) سالم صباح السالم الصباح: ولد في الكويت عام 1938. تعلم في مدارس الكويت حتى المرحلة الثانوية، ثم درس القانون والدبلوماسية في جامعتي لندن وأوكسفورد. بدء عمله الحكومي مديراً للإدارة القانونية بوزارة خارجية الكويت (1961- 1965)، ليصبح بعدها سفيراً للكويت لدى المملكة المتحدة (1965- 1971)، وسفيراً محالا لدى السويد والنرويج والدنمارك في المدة نفسها، ثم سفيراً للكويت لدى الولايات المتحدة (1971 - 1975)، وفي نفس الوقت كان سفيراً محالا لدى كندا وفنزويلا. اصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل (1975- 1978). ثم تولى وزارة الدفاع (1978- 1990)، واسند اليه في المدة (1988- 1990) وزارة الداخلية. عيّن نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية (1991 - 1992). ثم نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع (1996 - 2001). توفي عام 2007. للمزيد من التفاصيل يراجع: صحيفة الانباء، الكويت، العدد 12413، 8 تشرين الاول 2010، ص 18 – 21.

(63) وليام بيل كليمنتس: ولد في 13 نيسان 1917 في مدينة هايلاند بارك في مقاطعة دالاس. التحق بجامعة ساوثرن ميثوديست في دالاس، حيث درس هندسة البترول، لكنه لم يتخرج. وبعد أن خدم بالجيش خلال الحرب العالمية الثانية، أسس شركة الحفر الجنوبية الشرقية عام 1947. اصبح نائباً لوزير الدفاع الامريكي بين عامي (1973 – 1977). ووزير الدفاع بالوكالة في المدة 24 ايار الى 2 تموز 1973، ثم انتخب حاكماً لولاية تكساس (1987 - 1991). توفي عام 2011. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Cal Jillson, Texas politics Governing the Lone Star State, Seventh Edition, New York, 2019, P.196.

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

(64)Memorandum of Conversation, Washington, April 5, 1973, NO. 33, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, PP. 177-178.

(65) Ibid.

(66)Quoted in: Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., PP. 58 , 153.

(67)Juan de Onis, Kuwait Stresses Defense, The New York Times, June 5, 1973, P.1.

(68)Memorandum From Harold H. Saunders and William B. Quandt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, May 3, 1973, NO. 87, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, PP.321-322.

(69) Ibid, P. 322.

(70) Ibid, P. 322 - 323.

(71)K.R Singh, Op.Cit., P. 54.

(72)Memorandum from Harold H. Saunders and William B. Quandt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, May 25, 1973, NO. 34, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, PP. 179-180.

(73) Ibid, P.181.

(74) Ibid, P.182.

(75)Transcript of Telephone Conversation Between Acting Secretary of State Rush and the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, May 29, 1973, NO. 89, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, PP.326-328.

(76)Quoted in: Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., PP. 56-57, 152.

(77)Congressional Record - House, House of Representatives, Vol. 119, Part 14, June 4, 1973, P. 17819.

(78)K.R Singh, Op.Cit., P. 54.

(79)Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., PP. 57 , 153.

(80)Memorandum From Harold H. Saunders and William B. Quandt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, July 30, 1973, NO. 35, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, PP.183-185.

(81)Telegram From the Department of State to the Embassy in Kuwait, Washington, August 3, 1973, NO. 36, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, PP.185-186.

(82)FCO 8/2001, Telegram From British Embassy in Kuwait to FCO, No.150840Z OF AUG.1973. File No. NB. K 10/8, Part B, Exports of military equipment from UK to Kuwait, 1973 Jan 01 - 1973 Dec 31.

(83)FCO 8/2113, Minister of State for Defence Affairs, Whitehall London sw1a 2HB, No.277 Of 4 September 1973, File No. NB. S 10/4, Part B, Export of Jaguar aircraft from UK to Saudi Arabia, 1973 Jan 01 - 1973 Dec 31.

(84) حاولت الولايات المتحدة وقف الحرب منذ اليوم الاول لاندلاعها، اذ وجه هنري كيسنجر باسم الرئيس نيكسون نداء إلى مصر وإسرائيل لوقف إطلاق النار بأسرع وقت ممكن، كما أجرى محادثات مع سفير الاتحاد السوفيتي في واشنطن أناتولي دوبرنين Anatoly Dobrynin بهذا الخصوص. كذلك بعث كيسنجر رسائل إلى ملك الأردن حسين بن طلال، وملك المملكة العربية السعودية فيصل بن عبد العزيز، أعرب فيها عن أمله في أن يسود ضبط النفس والسلام في الشرق الأوسط. وفي اليوم التالي من الحرب أصدر الرئيس نيكسون أمراً إلى كيسنجر، بالعمل على وقف المعارك بين مصر وإسرائيل. وفي اليوم نفسه أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة الأمريكية مصممة على الاستمرار في استخدام نفوذها بكل الوسائل المتاحة للوصول إلى وقف المعارك. وبعد ان تأكدت واشنطن من دعم الاتحاد السوفيتي لمصر وسوريا، اقدمت هي الاخرى على تقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل. للمزيد من التفاصيل يراجع: انس عبد الخالق عايد، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حرب تشرين عام 1973، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، المجلد 1، العدد 1، 2009، ص 128-140.

(85) للمزيد من التفاصيل عن هذه الحرب يراجع: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 2، ص 208–211.

(86)Talal Z. A. Alazemi, Kuwaiti foreign policy in light of the Iraqi invasion, with particular reference to Kuwait's policy towards Iraq,

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

1990-2010, A thesis for the degree of Doctor of Philosophy to the University of Exeter, June 2013, PP. 114-115.

(87)يوسف محمد عيدان، التضامن العربي واثره في حرب تشرين الاول1973، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد 3، العدد 1، 2008، ص 269.

(88)Memorandum From William B. Quandt of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger, Washington, October 9, 1973, NO. 139, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXV, Arab-Israeli Crisis and War, 1973, United States Government Printing Office, Washington, 2011, PP. 408-409.

(89)Memorandum of Conversation, Washington, October 17, 1973, NO. 195, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXV, PP.565-566.

(90) Ibid, PP. 567-570.

(91)Ibid, PP. 570-571.

(92)Editorial Note, NO. 200, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXV, PP. 586-587.

(93) Ibid, P. 587.

(94) محمد فوزي، حرب اكتوبر عام 1973 دراسة ودروس، ط2، القاهرة، 1989، ص 119.

(95)FCO 8/1970, Telegram From British Embassy in Kuwait to FCO, No. 1050 OF 4 November 1973. File No.NB.12/5, Part A, Use of oil as political weapon by Persian Gulf states, 1973 Jan 01 - 1973 Dec 31.

(96)جيمس شليزنجر: ولد في مدينة نيويورك في 15 شباط 1929. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد عام 1956، وقام بتدريس الاقتصاد في جامعة فيرجينيا (1955-1963). عمل في مناصب مختلفة لإدارة نيكسون ابتداءً من عام 1969 في مكتب الميزانية، ثم رئيساً للجنة الطاقة الذرية عام 1971، ومديراً لوكالة المخابرات المركزية من شباط إلى حزيران 1973، عندما رشحه ريتشارد نيكسون وزيراً للدفاع. ظل بمنصبه في حكومة الرئيس جيرالد فورد لكن الاشتباكات حول قضايا الميزانية والسياسات الأخرى والصراعات مع هنري كيسنجر أدت إلى إقالته في تشرين الثاني 1975. عينه الرئيس جيمي كارتر لرئاسة وزارة الطاقة في تشرين الاول 1977، وتنحى عن منصبه في تموز 1979. للمزيد يراجع:

Mitchell K. Hall, Op.Cit., PP. 180 – 181.

(97)Memorandum of Conversation, Washington, November 29, 1973, NO. 363, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXV, P. 1001.

(98) علي ناجح محمد، اثر الحظر النفطي على العلاقات السعودية - الامريكية 1973-1975، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 4، 2018، ص 179.

(99)Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., P. 59.

(100)Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco) to Secretary of State Kissinger, NO. 39, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, PP. 190-194.

(101)Message From Prince Fahd of Saudi Arabia to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Riyadh, December 12, 1973, NO.265, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXXVI, Footnote 2, PP. 764.

(102)محمد انور السادات: ولد في مصر في 25 كانون الأول 1918، من عائلة تنتمي إلى طبقة الفلاحين البسطاء. دخل المدرسة الحربية وتخرج برتبة ملازم ثان عام 1938. وانتخب عام 1960 رئيساً للجمعية الوطنية المصرية، ثم نائباً لرئيس الجمهورية بين عامي (1964-1969). اصبح رئيساً لجمهورية مصر العربية (1970-1981). اغتيل عام 1981. للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 1، عمان، 2003، ص415-416.

(103)Letter From President Nixon to Egyptian President Sadat, Washington, December 28, 1973, NO. 422, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXV, PP. 1204-1206.

(104)Backchannel Message From the Ambassador to Iran (Helms) to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft), Tehran, January 22, 1974, NO. 51, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Volume XXVII, Iran; Iraq, 1973–1976, United States Government Printing Office, Washington, 2012, P.168.

(105)Chookiat Panaspornprasit, Op.Cit., P. 60.

(106)علي ناجح محمد، المصدر السابق، ص 180.

(107) فيصل بن عبد العزيز: ولد بالرياض عام 1906. شارك في المعارك الأولى مع والده في نجد وما حولها، واسهم في حكومة الحجاز عام 1926.

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

شغل منصب ووزيراً للخارجية بين عامي (1930-1953)، ثم ولياً للعهد (1953-1964). اصبح ملكاً للمملكة العربية السعودية عام 1964، واستمر كذلك حتى اغتياله عام 1975. للمزيد ينظر: مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، عمان، 2004، ص146.

(108)خطاب حالة الاتحاد: واجب دستوري وتقليد رئاسي أميركي عريق، يلقي خلاله رئيس البلاد خطاباً سنوياً أمام الكونغرس، يستعرض فيه حالة الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويقترح جدول أعمال تشريعي للسنة المقبلة. للمزيد من التفاصيل يراجع: قناة الجزيرة الاخبارية، خطاب حالة الاتحاد بأميركا.. معلومات وضرورات، 5 شباط 2019، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/2/5.

(109) تبنى مجلس الأمن في الجلسة (1747) المنعقدة في 22 تشرين الاول 1973، القرار بأغلبية (14) صوتاً، اذ امتنعت الصين عن التصويت. ودعا القرار جميع أطراف القتال إلى وقف إطلاق النار، وإنهاء جميع الأنشطة العسكرية على الفور، في المواقع التي يشغلونها، بما لا يتجاوز (12) ساعة بعد لحظة اتخاذ هذا القرار، وشروع الأطراف المعنية فور وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) لعام 1967 بجميع أجزائه؛ وبدء المفاوضات تحت الإشراف المناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. يراجع: وثائق الامم المتحدة

Resolution 338 (1973) of 22 October 1973

(110) Editorial Note, NO. 292, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969–1974, PP. 818 – 820.

(111) Ibid, P. 821.

(112)Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, February 3, 1974, NO. 298, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969–1974, P.839.

(113) حافظ الاسد: ولد في بلدة القرداحة في 6 تشرين الأول عام ١٩٣٠. انظم إلى الكلية العسكرية عام ١٩٥٢، ثم اختار التخصص في الطيران فالتحق بعد ثلاثة أشهر بالكلية الجوية في حلب ليكون من دورة الطيارين الأولى التي تخرجت في سوريا بعد الاستقلال، وتخرج طياراً مقاتلاً برتبة ملازم في مطلع عام ١٩٥٥. اصبح رئيساً للجمهورية العربية السورية والأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ عام ١٩٧١ . وهو رجل دولة بارز وسياسي محنك، قاد الحركة التصحيحية في الحزب والدولة ليرسي في تاريخ سوريا الحديث دعائم عهد من الاستقرار والنهضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد أن كانت الفوضى والانقلابات العسكرية تعصف بالبلاد منذ استقلالها في عام ١٩٤٥. توفي في دمشق عام 2000. للمزيد ينظر: فراس البيطار، المصدر السابق، ج 2، ص610-614.

(114)Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, February 3, 1974, NO. 298, Cited in: F.R.U.S., 1969–1976, Vol. XXXVI, PP. 836 – 839.

(115) علي ناجح محمد، المصدر السابق، ص 180 – 181.

المصادر:

اولاً: الوثائق غير المنشورة:

1. وثائق الامم المتحدة:

1. Resolution 242 (1967) of 22 November 1967.
2. Resolution 338 (1973) of 22 October 1973.

2. الوثائق الامريكية:

1. Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State, London, March 19, 1971, NO. 2491.
2. National Security Decision Memorandum 186 to The Secretary of State, The Secretary of Defense, Chairman of the NSC Under Secretaries Committee, US Military Supply Policy for the Lower Persian Gulf States and Oman, Washington, August 18, 1972.

3. الوثائق البريطانية:

1. FCO 8/2001, Telegram From British Embassy in Kuwait to FCO, No.150840Z OF AUG.1973. File No. NB. K 10/8, Part B, Exports of military equipment from UK to Kuwait, 1973 Jan 01 - 1973 Dec 31.
2. FCO 8/2113, Minister of State for Defence Affairs, Whitehall London sw1a 2HB, No.277 Of 4 September 1973, File No. NB. S 10/4, Part B, Export of Jaguar

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

aircraft from UK to Saudi Arabia, 1973 Jan 01 - 1973 Dec 31.

3. FCO 8/1970, Telegram From British Embassy in Kuwait to FCO, No. 1050 OF 4 November 1973. File No.NB.12/5, Part A, Use of oil as political weapon by Persian Gulf states, 1973 Jan 01 - 1973 Dec 31.

ثانياً: الوثائق الامريكية المنشورة:

1. Congressional Record - House, House of Representatives, Vol. 119, Part 14, June 4, 1973.

2. Foreign Relations of the United States, 1961–1963, VOL. XVII, NEAR EAST, 1961–1962, United States Government Printing Office, Washington, 1994.

3. _____,1969–1976, Vol. XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972; Jordan, September 1970, Government Printing Office, Washington, 2008.

4. _____, 1969–1976, Vol. XXXVI, Energy Crisis, 1969–1974, Government Printing Office, Washington, 2011.

5. _____ , 1969–1976, Vol. XXV, Arab-Israeli Crisis and War, 1973, United States Government Printing Office, Washington, 2011.

6. _____ , 1969–1976, Volume XXVII, Iran; Iraq, 1973–1976, United States Government Printing Office, Washington, 2012.

7. _____ , 1969–1976, Vol. E–9, Part 2, Documents on the Middle East Region, 1973–1976, Government Printing Office, Washington, 2019.

8. US Congress, The Persian Gulf, 1975: The Continuing Debate on Arms Sales, Hearings before the Special Subcommittee on Investigations of the committee on international relations house of representatives ninety-fourth congress first session, June 10, 18, 24, and July 29, 1975, Washington, 1976.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. Neil Partrick, Kuwait's Foreign Policy (1961-1977) Non-Alignment, Ideology and the Pursuit of Security, PhD International Relations, London School of Economics, August 2006.

2. Talal Z. A. Alazemi, Kuwaiti foreign policy in light of the Iraqi invasion, with particular reference to Kuwait's policy towards Iraq, 1990-2010, A thesis for the degree of Doctor of Philosophy to the University of Exeter, June 2013.

رابعاً: الكتب باللغة العربية:

1. محمد فوزي، حرب اكتوبر عام 1973 دراسة ودروس، ط2، القاهرة، 1989.

2. محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية 1979-2011، عمان، 2013.

خامساً: الكتب باللغة الانكليزية:

1. Cal Jillson, Texas politics Governing the Lone Star State, Seventh Edition, New York, 2019.

2. Chookiat Panaspornprasit, US-Kuwaiti Relations, 1961–1992, An uneasy relationship, London, 2005.

3. K.R Singh, The Persian Gulf: Arms and Arms Control, The Strategic and Defence Studies Centre, Australia, 1981.

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

4. W. Andrew Terrill, Kuwaiti National Security and the US-Kuwaiti Strategic Relationship after Saddam , U.S., 2007.

سادساً: البحوث والدراسات:

أ- باللغة العربية:

1. انس عبد الخالق عايد، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حرب تشرين عام 1973، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، المجلد 1، العدد 1، 2009.

2. خضر عباس عطوان، انعام عبد الرضا سلطان، العلاقات الأمريكية الكويتية بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 50، 2017.

3. علي ناجح محمد، اثر الحظر النفطي على العلاقات السعودية - الامريكية 1973-1975، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 4، 2018.

4. يوسف محمد عيدان، التضامن العربي واثره في حرب تشرين الاول1973، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد 3، العدد 1، 2008.

ب- باللغة الانكليزية:

1. Evon Babcock and Others, The 25th Anniversary of the Liberation of Kuwait: A Look at the History, Evolution, and Future of the US-Kuwaiti Relationship, U.S.,2017.

سابعاً: الصحف:

أ- باللغة العربية:

1. صحيفة الانباء، الكويت، العدد 12413، 8 تشرين الاول 2010.

2. صحيفة الانباء، الكويت، العدد 15878، 13 حزيران 2020.

3. صحيفة الجريدة، الكويت، العدد 303، السنة الاولى، 14 ايار 2008.

ب- باللغة الانكليزية:

1. The New York Times, June 5, 1973.

ثامناً: الموسوعات:

1- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 2، 3، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993.

2- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 1، عمان، 2003.

3- مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، عمان، 2004.

تاسعاً: المعاجم والقواميس:

1. Mitchell K. Hall, Historical Dictionary of the Nixon-Ford Era, U.S.A., 2008.

عاشراً: مو اقع شبكة الأنترنت:

أ- باللغة العربية:

1-موسوعة الكويت على الموقع:
http://www.kuwaitencyclopedia.com/Personal_Info.aspx?Id=3403.

2. قناة الجزيرة الاخبارية، خطاب حالة الاتحاد بأميركا، معلومات وضرورات، 5 شباط 2019، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/2/5.

ب – باللغة الانكليزية:

1. Encyclopedia Britannica , Cited in: https://www.britannica.com/biography /Richard-Nixon.

2. Encyclopedia Britannica , Cited in: https://www.britannica.com/biography /Henry-Kissinger.

3. https://en.wikipedia.org/wiki/William_Stoltzfus.

4. https://history.state.gov/departmenthistory/people/walsh-john-patrick.

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325

The Relations Political, Military and Security between the United States of America and Kuwait 1971-1974 In light of the American documents

Alaa Razzak Fadhil

Abstract

The Relations Political, Military and Security between the United States of America and Kuwait in the period 1971-1974 constituted a prominent event in the field of international relations. As it was not limited to the nature of cooperation between the two sides only, but it affected and was affected by important international and regional events, especially in matters related to oil production and prices, and the exciting developments in the Arab Gulf region following the British withdrawal at the end of 1971, as well as the events of the Middle East as a result of the war that erupted Between the Arabs and Israel in October 1973, and the Arab countries embargoing oil on the United States and the Western countries supporting Israel.

key words: Security of the Arabian gulf, United States and Kuwait, October War in 1973, Oil embargo 1973.

DOI:10.52113/uj05/022-15/1294-1325